دور منظمة الأمم المتحدة في عملية السلام في انغولا (١٩٨٩-١٩٩٥).

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

دور منظمة الأمم المتحدة في عملية السلام في انغولا (١٩٨٩-١٩٩٥)

م.د. بسام رضا محمد
وزارة التربية / مديرية تربية بابل
s.s9805555@Gmail.com

تاريخ الاستلام:
٢٥/ ٧/ ٢٠٢٤
تاريخ القبول:
٣٠/ ٧/ ٢٠٢٤
تاريخ النشر:
١/ ٩/ ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:
انغولا، الحرب الأهلية، الأمم المتحدة، فنلا، يونيتا، دوس سانتوس، سافيمبي.

ملخص البحث:

بعد نجاحٍ منقطعِ النظير للمنظمة بالأشراف على عملية انسحاب القوات الأجنبية(كوبا-جنوب إفريقيا) من انغولا، وسعت المنظمة عملها بالأشراف على عملية السلام المقبلة في انغولا وانهاء الصراع الدائر فيها منذ عقود بسبب ظروف الحرب الباردة والصراع الأمريكي-السوفيتي على مناطق النفوذ في العالم، وبعد حصولها على الدعم الدولي والإقليمي والمحلي بموجب اتفاق بيسيس عام ١٩٩١، شكلت المنظمة عمليتها الثانية في انغولا بموجبها، ورغم الجهود والدعم الدولي والآمال المعلقة على البعثة الا ان العملية لم توت ثمارها بسبب عدم انصياع حركة يونيتا لتوجيهات البعثة وقرارات مجلس الامن.

المجلد الثاني العدد (١٦)
صفر - ١٤٤٦هـ
أيلول ٢٠٢٤م

The Role of the United Nations in Ending the Angolan Civil war and the Peace Process (1989 - 1995)

Dr. Bassam Reda Mohammed

Ministry of Education / Directorate of Education of Babylon

s.s9805555@Gmail.com

Received:
25/7/2024

Accepted:
30/7/2024

Published:
1/9/2024

Keywords:
Angola, civil war, United Nations, FINLA, UNITA, Dos Santos, Savimbi.

Journal of African Studies
volume (2)
Issue (16)
Safar 1446 H

Absrract

After the organization's unprecedented success in supervising the process of withdrawal of foreign forces (Cuba-South Africa) from Angola, the organization expanded its work by supervising the upcoming peace process in Angola and ending the conflict that has been going on for decades due to the conditions of the Cold War and the American-Soviet conflict over spheres of influence in the world. After obtaining international, regional and local support under the BESIS Agreement in 1991, the organization formed its second operation in Angola under it. Despite the efforts, international support and hopes placed on the mission, the operation did not bear fruit due to the UNITA movement's failure to comply with

the mission's directives and Security Council resolutions.

المقدمة:

عانت انغولا احدى دول الجنوب الافريقي من حرب أهلية طاحنه وتدخل إقليميٍّ ودوليٍّ أبَّان الحرب الباردة، وبسبب ذلك فشلت كل محاولات المجتمع الدولي لإنهاء الحرب كونها اخذت طابعاً أيديولوجياً دولياً أكثر من حرب أهلية وصراع محلي على السلطة، ومع نهاية الحرب الأهلية اخذت الأمم المتحدة دورها في حفظ السلام والامن الدوليين بالأشراف على انسحاب القوات الأجنبية ومفاوضات بيسيس عام ١٩٩١، ويأتي بحثنا هذا لبيان دورها في مرحلةٍ مهمةٍ وحساسة من تاريخ انغولا ومنطقة الجنوب الافريقي المتمثلة بتطبيق بنود اتفاق بيسيس، وما رافقها من احداث وتطورات حتى نهاية عمل البعثة الثانية وتشكيل البعثة الثالثة عام ١٩٩٥.

سلط البحث الضوء على دور بعثة الأمم المتحدة في الجانب السياسي مع بعض الإشارات إلى الجانب الإنساني، ولم نهمل الصراع العسكري بين الحكومة الأنغولية المتمثلة بحركة مبلا وحركة يونيتا لما له الأثر البارز بسير المفاوضات، فقد احتوى البحث على عددٍ من الإشاراتِ بخصوص ذلك، ولم نخض فيه لعدم تشتيت ذهن القارئ واخرج عنوان البحث من محتواه، فضلا عن ان الموضوع بحاجة إلى دراسة اكاديمية منفصلة نظرا لاتساع حجم الصراع المسلح وطول المدة.

تألف البحث من مقدمة وخاتمة وستة عنوانات، رتبت وفق الاتي :

أولا: الخلفية التاريخية للحرب الأهلية.

ثانيا: تشكيل البعثة الأولى للمنظمة وانسحاب القوات الاجنبية (١٩٨٨-١٩٩١).

ثالثا: تشكيل البعثة الثانية ودورها في عملية السلام حتى انتخابات ١٩٩٢.

رابعا: اجراء الانتخابات وعودة الحرب الأهلية (١٩٩١-١٩٩٣).

خامسا: دور المنظمة من مفاوضات ابيدجان إلى اتفاق لوساكا نيسان ١٩٩٣-

أيلول ١٩٩٤.

سادساً: دور المنظمة في عقد اتفاق لوساكا ١٩٩٤ ونهاية مهام البعثة عام ١٩٩٥.

اعتمد البحث على مصادر متنوعة، في مقدمتها، وثائق الأمم المتحدة، التي قسمت على عدة اقسام، أولها، قرارات مجلس الامن، ثم رسائل وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الامن، ثم وثائق مجلس الامن، وأعطت هذه الوثائق الصورة الواضحة للباحث عن عمل البعثة والدور الهام لمجلس الامن والأمين العام للحفاظ على علمية السلام من الانهيار. ومن المصادر الأخرى المهمة، مذكرات ممثلة الأمين العام السيدة مارغريت انستي المعنونة (Learn to Type A Woman At The United Nations)، اذ افردت الفصل الأخير عن عملية السلام في انغولا ودونت انطباعاتها عن عمل البعثة والمواقف المحلية والإقليمية والدولية من عملية السلام، فكان رافداً مهماً عزّز معلومات البحث لم تذكرها وثائق المنظمة، فضلا عن عددٍ من كتب وبحوث باللغتين العربية والانكليزية.

أولا: الخلفية التاريخية للحرب الأهلية.

بعد خمسة قرون من الحكم الاستعماري البرتغالي للأراضي الانغولية، أعلنت الحركة الوطنية في عام ١٩٦١ الكفاح المسلح ضد القوات البرتغالية واعوانها في عموم البلاد، لتشهد البلاد صراعاً مسلحاً استمر حتى حدوث انقلاب عسكري في البرتغال(ثورة القرنفل) في نيسان ١٩٧٤[١]، أطاح بالحكم العسكري الاستعماري فيها وشكلت حكومة يسارية أعلنت عن نيتها إعطاء المستعمرات الافريقية الاستقلال، ثم بدأت مرحلة من المفاوضات مع الحركات الوطنية، وانتهت بعقد اتفاق الفور (Alvor) (مدينة في جنوب لشبونة) عام ١٩٧٥[٢].

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جاك ووديس، الجيش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ٢٢٦-٢٢٧؛ الطاهر احمد مكي، الجنرال اسبينولا من القمة إلى النسيان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٩، كانون الثاني ١٩٧٥، ص ص ١٣٥-١٣٩.

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية من بداية دخول السيطرة الغربية

كان موعد الانسحاب البرتغالي من الأراضي الانغولية وحصول البلاد على استقلالها سبباً رئيساً لاندلاع الحرب الأهلية بين «**الحركة الشعبية لتحرير أنغولا**»(مبلا) (Movimento Popular de Libertação de Angola) (MPLA)[١] بزعامة اغوستينو نيتو(Neto gostinno (Agostino Neto اوغتينونيفو ola لانكولي ات الوطنية الانكولية الثقافية من لدن السلطات البرتغالية، ونتيجة لتلك الاتصالات اسس البرتغ[٢]، وحزب الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (يونيتا) (União Nacio-nal de Independência Total de Angola)(UNITA[٣]، بزعامة جوناس سافيمبي (Jonas Savimbi)[٤] لتشهد البلاد حرب أهلية طاحنة تداخلت بها المصالح

حتى الاستقلال، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥، ص ص ١٥٣-١٦٤؛ مصطفى سالمان، الانقلاب العسكري في البرتغال واستقلال غينا-بيساو، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، ١٩٧٤، ص ص ١٧٧-١٧٩.

(١) المصطلح باللغة البرتغالية.

(٢) اغوستينو نيتو: ولد في لوندا عام ١٩٢٢،واكمل دراسته الابتدائية والثانوية عام ١٩٤٤، دراسة الطب في البرتغال عام ١٩٤٧، واثناء دراسته شكل عدة جمعيات ثقافية لمناهضة الحكم الاستعماري، عاد إلى انغولا عام ١٩٥٩، انتخُب رئيساً لحركة مبلا عام ١٩٦٢، استمر بنضاله واصبح اول رئيس لجمهورية أنغولا الشعبية عام ١٩٧٥واستمر بمنصبه حتى وفاته في العاشر من ايلول عام ١٩٧٩، للمزيد ينظر: خازانوف، اغوستينو نيتو (١٩٢٢-١٩٧٩) دراسة في حركة التحرر الأنغولية والأفريقية ومقاومة التدخل الأمريكي العدواني، ت، عبد الرزاق مطلق الفهد، بغداد، ٢٠٠٨،ص ص١-٦٢.

(٣) المصطلح باللغة البرتغالية.

(٤) جوناس سافيمبي: ولد عام ١٩٣٤، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في المدارس البروتستانتية، في عام ١٩٥٨ حصل على منحة لاكمال دراسته الجامعية في لشبونة، وبسبب ضغط الشرطة عليه غادر لشبونة عام ١٩٦٠ إلى سويسرا والتحق بجامعة لوزان، واكمل دراسته فيها بحصوله على الدكتوراه في العلوم السياسية، بدا نشاطه السياسي في ١٩٦١ واصبح امينيا عام لحزب اوبا، بسبب معارضته لحكومة مبلا الماركسية بعد الاستقلال تسبب باندلاع حرب أهلية استمرت حتى اغتياله في عام ٢٠٠٢.للمزيد انظر:

Fred Bridgland, Jonas Savimbi: A key to Africa, House Publishes Press,

الدولية والإقليمية، فذهبت مبلا إلى حليفها الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم المادي والعسكري، وبعد تطور الصراع وتداخله اعطى السوفيت الضوء الأخضر إلى كوبا للتدخل المباشر بالحرب، اما يونيتا فقد اتجهت إلى الولايات المتحدة الامريكية التي سبق ان دعمتها عبر وكالة المخابرات المركزية (CIA)منذ سنوات، وهنا تولت جنوب إفريقيا دعم يونيتا العسكري والدخول المباشر بالحرب للقضاء على الوجود الكوبي الداعم لمبلا والحركة الوطنية الناميبية[١].

ثانيا: تشكيل البعثة الأولى للمنظمة وانسحاب القوات الاجنبية (١٩٨٨-١٩٩١).

أسهمت المعارك التي خاضتها الأطراف المتصارعة في انغولا في عام ١٩٨٨ بحدوث قناعة لدى الأطراف ذاتها بضورة انهاء الصراع بشكل ودي وترك الحل العسكري نظرا لحجم خسائر المادية والبشرية، فضلا عن بوادر نهاية الحرب الباردة، عندها بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في عدد من الأماكن وفي أوقات مختلفة من عام١٩٨٨[٢]، اسفرت عن عقد اتفاق ثلاثي مبدئي في جنيف في ٥ اب ١٩٨٨بين الحكومة الانغولية وكوبا من جهة، وجنوب إفريقيا من جهة أخرى، بمراقبة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، ونص على انسحاب قوات جنوب إفريقيا من انغولا ابتداء من ١٠ اب لمدة شهر، وفق قرار مجلس الامن

New York, 1986.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

Helmoed-Romer Heitman, War in Angola The Final South African Phase, Ashanti Publishing Limited, Press, Gibraltar, 1990.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

W. Martin James, A political history of the Civil War in Angola, 19741990-, Transaction Publishers Press, N.J., 1992;

محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، الكتاب الثالث، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ٢، ص ص ٣٢-٣٤.

المرقم (٤٣٥) لعام١٩٧٨[١] مقابل التزام القوات الانغولية والكوبية بعدم مهاجمة قواتها في المناطق الحدودية المشتركة مع ناميبيا، كما وتعهدت الحكومة الانغولية بضمان تدفق الطاقة إلى شمال ناميبيا[٢]. وتبعا لتلك التطورات ارسل إلى مجلس الامن نص الاتفاق من ممثلي انغولا وكوبا والية السلام التي سوف تتبع في الشهور القادمة[٣].

ووفقاً لما تقدم، اصدر مجلس الامن قراره المرقم (٦٢٦) بتاريخ ٢٠كانون الأول ١٩٨٨ أشار فيه إلى أن القوات الكوبية سوف تنقل إلى مناطق شمال انغولا تمهيداً للانسحاب، وفي المادة الثانية وافق المجلس على طلب الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بإنشاء بعثة تحقيق تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في انغولا، ولمدة ٣١ شهراً، وحدد القرار ان يبدا نفاذ البعثة فور توقيع الاتفاق الثلاثي بين انغولا وكوبا وجنوب إفريقيا من ناحية، وتوقيع اتفاق ثنائي بين انغولا وكوبا من ناحية أخرى على ان يقدم الأمين العام تقرير عن الاتفاقين الانفي الذكر[٤].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٤٣٥)، في ٢٩ أيلول ١٩٧٨، رقم الوثيقة(1978) S/RES/435.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٢ اب/ أغسطس موجهة الأمني العام من رئيس المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية، في ١٧ اب/ أغسطس ١٩٨٨، رقم الوثيقة(1988) S/20129 ؛ خلف عبيد الدليمي، الموقف الأمريكي-السوفيتي تجاه الحرب الأهلية في الانغولية(١٩٧٥-١٩٩١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص ٢٦٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(1988) S/ 20336؛ لمزيد من التفاصيل: الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم كوبا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة(1988) S /20336 .

(٤) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٦٢٦)، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، رقم الوثيقة 1988) S/RES/626؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة موجهة إلى مجلس الامن مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، رقم الوثيقة(1988) S /20351 .

في ظل التوافق الدولي والاقليمي، اكملت الأطراف الثلاثة اتفاقها النهائي بعد يومين من صدور قرار مجلس الامن، ووقعت الأطراف ذاتها في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٨ على اتفاق نهائي في نيويورك[١]، نص على انسحاب القوات الكوبية من انغولا في مدة لا تتجاوز ٢٧ شهراً، بدأت في نيسان١٩٨٩، مقابل إيقاف جنوب إفريقيا دعمها لحركة يونيتا، وتوقف الحكومة الانغولية دعم حركة «**منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا**» (سوابو) (South West Africa People's Organization) (SWAPO)[٢] ونقل مقرات حزب المؤتمر الوطني الافريقي(ANC)(African National Con-gress)[٣] إلى خارج انغولا[٤]. وقد رد المجلس بالاذن بتفويض المنظمة لبدء مهامها بإنشاء بعثة جديدة اجمالي افرادها (٧٠) مراقباً برئاسة كبير المراقبين العسكريين العميد بيريكليس فيريرا غوميز (Péricles Ferreira Gome)(البرازيل) وخصص مبلغ

(1) Greg Schmergel، US Foreign Policy in the 1990s,Palgrave Macmillan, 1991, P.255.

(٢) سوابو: منظمة ظهرت عام ١٩٥٨، تزعمها سام نجوما(Samuel Nujoma) عام ١٩٥٩، حصلت على التأييد الشعبي وانفردت بقيادة الحركة الوطنية ضد احتلال جنوب إفريقيا، وفي عام ١٩٦٦ أعلنت الحركة الكفاح المسلح، وحققت استقلال «إقليم جنوب غرب أفريقيا» عام ١٩٩٠ باسم جمهورية ناميبيا. للمزيد انظر: محمد كاظم حمزة الجبوري، تطور المشكلة الناميبية ١٩٦٦-١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٦.

(٣) حزب المؤتمر الوطني الأفريقي: أسس عام ١٩١٢، بدأ عمله السياسي بعقد المؤتمرات لمناهضة «سياسة الفصل العنصري»، اصدر دستور له عام ١٩١٤، شكل الجناح العسكري للحزب الذي عرف باسم امكا MK)) (رمح الامة)، واعلن كفاحه المسلح عام ١٩٦٢، وبسبب تعرض عناصره للمطاردة والتنكيل، هرب معظمهم إلى البلدان المجاورة، وواصل كفاحه المسلح حتى الاستقلال عام ١٩٩٤، للمزيد انظر: سهير عواد أيوب الكبيسي، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (١٩٦٨-١٩٩٤)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

(٤) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام بشأن ناميبيا، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، رقم الوثيقة(1989) S/24019؛ خلف عبيد الدليمي، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

اجمالي قدر بـ(١٦) مليون دولار[١]. وبهذا القرار حددت مهام البعثة بالاشراف المباشر على انسحاب القوات الأجنبية في انغولا سواء الكوبية او جنوب إفريقيا استنادا إلى الاتفاق الثلاثي وبرغبة واضحة من الولايات المتحدة الأمريكية لانهاء ملف الصراع في انغولا[٢].

ثالثاً: تشكيل البعثة الثانية ودورها في عملية السلام حتى انتخابات عام ١٩٩٢.

اعطى نجاح عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة بالإشراف على انسحاب القوات الأجنبية قبل موعدها المقرر في أيار ١٩٩١، فضلاً عن مفاوضات السلام المنعقدة في البرتغال بين الحكومة وحركة يونيتا[٣] دافعاً للأمين العام للأمم المتحدة للافصاح لمجلس الامن عن خطة المنظمة المزمع اجراؤها لارساء أسس سلام دائم في انغولا،

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٦٢٨) بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٩، رقم الوثيقة S/RES/628(1989).

(٢) ذكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي تشيستر أ. كروكر(Chester A. Crocker)، ان بلاده دعمت بشدة زيادة دور منظمة الأمم المتحدة للقيام بإكمال إجراءات تحقيق السلام في انغولا، وانهاء الصراع الدائر بعد ظهور رغبة انغولية -كوبية لأنهاء الصراع وانسحاب الأخيرة من إفريقيا. انظر:
Chester A. Crocker, High Noon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighborhood, WW NORTON Prees London,1992, P.425.

(٣) أدت الإدارة الامريكية دورا مهماً بالضغط على الأطراف الانغولية للجلوس على طاولة المفاوضات لانهاء الحرب الأهلية، جاءت هذه الخطوات بعد شعورها بنجاح سياسية «المشاركة البناءة» التي تبناها مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية تشستر كروكر في المدة (١٩٨١-١٩٨٩)(بدعم جنوب إفريقيا ويونيتا وريناميو في اطار الصراع الأيديولوجي المشتعل في منطقة الجنوب الافريقي)، ثم رسائل الود التي بعثتها قيادات الحكومية الانغولية لفتح صفحة جديدة للتعاون السياسي والاقتصادي بعد بدء انسحاب القوات الكوبية من البلاد، لتضغط الإدارة الامريكية عبر مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية هيرمان كوهين(Herman Cohen) (١٩٨٩-١٩٩٣) عبر رسالة إلى زعيم حركة يونيتا سافيمبي، اكد من خلالها التزام بلاده بدعم حركة يونيتا في خطواتها القادمة باتجاه السلام. انظر:
Herman J. Cohen, Intervening in Africa Superpower Peacemaking in a Troubled Continent, MACMILLAN Press,2000, P.88.

وارتكزت الخطة على مراقبة عملية السلام والانتخابات، ووقف اطلاق النار عبر المراقبين العسكرين[١]،ومراقبة عمل الشرطة الانغولية[٢]، ووفق هذا التقرير اصدر مجلس الامن قراره المرقم(٦٩٦) بتاريخ ٣٠ أيار [٣]١٩٩١، وقد مثل القرار نقطة تحول رئيسة في اطار جهود المنظمة لحل الصراع في انغولا، اذ قرر اسناد ولاية جديدة للتحقيق للأمم المتحدة تحت مسمى «**بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا**»[٤]، على أن

---

(١) وفق اتفاق بيسيس تقرر ان يكون الاشراف على وقف اطلاق النار من مسؤولية حكومة جمهورية انغولا ويونيتا في اطار اللجنة السياسية-المشتركة، المشكلة بموجب البند الخاص «**المبادئ الأساسي لإقرار السلام في انغولا**»، ويكون عمل اللجنة بالتعاون مع المراقبين العسكرين ضمن بعثة الأمم المتحدة في انغولا. ويمكننا عد هذا الامر احد أسباب فشل عملية السلام وبعثة المنظمة، اذ أصبحت الأطراف المعنية بمراقبة وقف اطلاق النار هي ذاتها من انتهكته. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، مجلس الامن، اتفاق بيسيس، في أيار ١٩٩١، رقم الوثيقة(1991) S/22609.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في انغولا، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٩١، رقم الوثيقة(1991) S-22627 .

(٣) ارسل وزير خارجية انغولا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي بدوره أرسلها إلى مجلس الامن، بين فيها خطوات السلام المتسارعة وفق مفاوضات بيسيس في البرتغال، وبين ان الأطراف الانغولية وقعت النصوص الأولية لاتفاق سلام دائم في انغولا مع ضمان وقف اطلاق النار بين الطرفين، كما طلب من المنظمة مراقبة تطبيق وقف الطلاق النار وعملية السلام المزمع اجراءها في الأيام المقبلة بعد تمديد عمل البعثة المتواجدة على الأراضي الانغولية منذ عام ١٩٨٩. انظر: الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في ٨ أيار/ مايو ١٩٩١ إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية لانغولا، رقم الوثيقة(1991) S/22609.

(٤) ارسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الامن، اخبر فيها المجلس قرار تسمية البعثة الجديدة في انغولا تحت مسمى (بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا) استنادا إلى قرار المجلس المرقم (٦٩٦) بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٩١. ومن الجدير بالذكر، بلغ مجمل عدد افراد البعثة (٥٤٨) فرد، منهم (٣٥٠) مراقب عسكري، وبميزانية أولية قدرت بـ (١٢٢) مليون دولار، اضيف عليها فيما بعد (١٨) مليون دولار. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١١ تموز/ يوليه ١٩٩١ إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، التاريخ ١٧ تموز ١٩٩١، رقم الوثيقة(1991) S/22797 ؛ William J. Durch, UN Peacekeeping, American Politics, & the Uncivil Wars

تكون مدة هذه البعثة (١٧) شهرا، تبدا بعد التوقيع النهائي لاتفاق السلام[١].

بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الامن، وقع كل من خوسيه إدواردو دوس سانتوس (José Eduardo dos Santos)[٢] وسافيمبي في٣١ أيار ١٩٩١ على الصيغة النهائية لاتفاق سلام دائم عرف باتفاق بسبس (Bicesse)(مدينة بجنوب البرتغال)[٣]، واستنادا إلى قرار المجلس سابق الذكر، ارسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الامن بتاريخ ١٣حزيران ١٩٩١ يطلعه فيها على تطورات عمل بعثة الأمم المتحدة الثانية في انغولا، وذكر ان المراقبين العسكريين في البعثة ـ تـألف من الدول الاتية: الارجنتين، الأردن، اسبانيا، ايرلندا، البرازيل، تشيكوسلوفاكيا، الجزائر، زيمبابوي، سنغافورة، السنغال، السويد، غنيا-بيساو، كندا، الكونغو، نيجريا-نيوزيلندا، الهند، هنغاريا هولندا، يوغسلافيا[٤]، وقد رد المجلس بعد خمسة أيام، بالموافقة على خطط الأمين العام[٥]. وفي رسالة أخرى أرسلها الأمين العام بتاريخ ١٤ اب موجهة إلى رئيس مجلس الامن أشار فيها الأمين إلى موافقته إلى تعيين اللواء ادوارد

---

of the 1990s,MACMILLAN Press, 1997, P.111.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٦٩٦) بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٩١، رقم الوثيقة S/ RES/696(1991).

(٢) خوسيه ادواردو دوس سانتوس : ولد في لوندا عام ١٩٤٢،، انضم إلى صفوف مبلا عام ١٩٥٦، اصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب في عام ١٩٧٤ تم انتخابه عضواً في اللجنة المركزية، ثم عين وزيراً الخارجية في اول حكومة بعد اعلان الاستقلال انتخب رئيساً للجمهورية بعد وفاة نيتو عام ١٩٧٩، واستمر بالمنصب لغاية عام ٢٠١٧، توفي عام ٢٠٢٢.انظر:
https//:en.wikipedia.org/wiki/Jos%C3%A9_Eduardo_dos_Santos.

(٣) الأمم المتحدة، اتفاق السلم لأنغولا، رقم الوثيقة S/22609.

(٤) مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة(1991) S22716.

(٥) مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩١ موجهة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، رقم الوثيقة(1991) S/22717 .

اوشي اونيمنا(Edarad Usie Unimna)(نيجيريا) كبيرا للمراقبين العسكريين للبعثة[١].

كان تطور عملية السلام، ونجاح وقف اطلاق النار بإشراف بعثة المنظمة دافعا كبيراً لتتقدم الحكومة الانغولية في ٥ كانون الأول [٢]١٩٩١ بطلب إلى الأمين العام للمنظمة لتوسيع مهام البعثة من مراقبة إلى الاشراف على تحضيرات واجراء الانتخابات المقررة نهاية عام [٣]١٩٩٢، ووفق تقرير الأمين العام المرفع إلى مجلس الامن، بينَّ الأمين

(١) خلف اللواء ادوارد اوشي اونيمنا بمنصب كبير المراقبين العسكرين العميد مايكل نيامبويا (Mi-chael Nyambuy) (زمبابوي)، وفي تموز ١٩٩٣ عين اللواء كريس أبوتو غاروبا(Chris Abutu Garuba) (نيجيريا) والذي استمر حتى نهاية عمل البعثة شباط ١٩٩٥. ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٤ اب/ اغسطس ١٩٩١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، في ١٦ اب ١٩٩١، رقم الوثيقةS/22954(١٩٩١)؛ موقع الكترونية لمنظمة الأمم المتحدة: https//:peacekeeping.un.org/sites/default/files/past/Unavem2/UnavemIIF.html .

(٢) تسلم الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ تشرين الثاني ١٩٩١، رسالتين من وزير العلاقات الخارجية الانغولي، في الرسالة الأولى، طلب رسمي بايفاد مراقبين لمتابعة الإجراءات الانتخابية لحين اكتمالها في نهاية عام ١٩٩٢، والرسالة الثانية، شددت بوجه خاصة على التزام حكومة انغولا الكامل بإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب وبتعزيز السلام في البلاد، كما طالبت من المنظمة بتقديم مساعدة تقنيه من الأمم المتحدة لمساعدة حكومة انغولا في التحضير للانتخابات في اجرائها. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا، بتاريخ ٣ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) S/223671.

(٣) للقيام بالتحضيرات لأجراء الانتخابات، وقعت حكومة انغولا، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية على مشروع قدم مساعدات تقنية في الانتخابات، ونص المشروع على تقديم المساعدة للسلطات الانغولية عبر فريق صغير من الخبراء الاستشاريين الدوليين والوطنيين بشان تنظيم الانتخابات والسوقيات والاتصالات، ويؤكد على تنسيق جزء على الأقل من المساعدة الأجنبية الثنائية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا، بتاريخ ٣ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة (1992) S/223671 .

العام الجديد للمنظمة السيد بطرس بطرس غالي[١] رغبته بإكمال نهج سلفه بزيادة دور المنظمة في عملية السلام في انغولا مستغلاً حالة الانفراج في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ليكون عمل البعثة مراقبة الانتخابات ووقف اطلاق النار[٢]. وعينَّ ممثلًا خاصاً على رأس العبثة، بعدما كانت ترأس من مراقب عسكري (كذلك رفع رتبة كبير المراقبين العسكري إلى رتبة لواء)، وطلب موافقة المجلس على تعيين السيدة مارغريت انستي(Margaret Anstee)(بريطانيا)[٣] مدير عام المنظمة في فيينا[٤]، وقد جاء هذا

---

(١) بطرس بطرس غالي: ولد في القاهرة عام ١٩٢٢، تخرج من جامعة القاهرة عام ١٩٤٦. حصل على درجة الدكتوراه من «جامعة باريس» في عام ١٩٤٩، ثم عين في جامعة القاهرة بين عامي (١٩٤٩-١٩٧٩). أصبح رئيساً لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في عام ١٩٧٥ ورئيس الجمعية الأفريقية للدراسات السياسية في عام ١٩٨٠، والأستاذ الزائر في كلية الحقوق في جامعة باريس من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨. عين وزيراً للشؤون الخارجية في بين عامي ١٩٧٧ لغاية عام ١٩٩١، انتخب اميناً عاماً للأمم المتحدة عام ١٩٩١ ولغاية عام ١٩٩٦ ولم يجدد له بسبب استخدم الولايات المتحدة لحق النقض الفيتو ضده بسبب نشره لتقرير المنظمة لجريمة غانا في عام ١٩٩٦، توفي في عام ٢٠١٦. لمزيد من التفاصيل انظر: اية جميل عباس، بطرس بطرس غالي دوره السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة ١٩٧٧-١٩٩٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٦ شباط/ فبراير١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة(1992) S/23556.

(٣) تذكر مارغريت انستي في مذكراتها انها تلقت اتصالاً من الأمين العام للأمم المتحدة في ٥ شباط وعرض عليها تولي رئاسة البعثة على ان ترد الإجابة خلال(٢٤)ساعة فقط، وقد وافقت على ذلك رغم ادراكها بصعوبة المهمة. انظر:

Margaret Joan Anstee, Learn to Type A Woman At The United Nations, Wiley Prees, 2004, P.467.

(٤) وصلت ممثلة للأمين العام إلى انغولا في ١٧ شباط وقد اجرت حالة وصولها إلى الأراضي الانغولية العديد من الزيارات إلى الأطراف السياسية، والى رؤساء البعثات الدبلوماسية في العاصمة، فضلا عن مسؤول برنامج التنمية. انظر:

Margaret Joan Anstee, Op. Cit., P.468.

التعيين بعد موافقة كلاً من سانتوس وسافيمبي[١]، ورد المجلس في ٧ من شباط برسالة إلى الأمين العام، أوضح فيها موافقته على طلبات الأمين العام الخاصة بتعيين ممثل خاصة عن المنظمة في انغولا، وتوسيع عمل المنظمة وفق خطط الأمين العام[٢].

بعد خطوات ملحوظة من الأطراف الانغولية، اعادت اللجنة السياسية المشتركة المعنية بتنفيذ عملية السلام[٣] تقديم طلب رسمي للمنظمة لتوسع عملها بالأشراف على الانتخابات بدلا من مراقبتها[٤]، وبعد استعداد البعثة للقيام بذلك، أوضح الأمين العام للمنظمة في ٣ اذار ١٩٩٢ لأعضاء مجلس الامن أن المنظمة مستعدة للقيام بأعباء الاشراف الكامل بعد الحصول على موافقة كاملة من الحكومة الانغولية ويونيتا في ثلاث مراحل، الأولى، تسجيل المقترعين[٥]، الثانية، الحملة الانتخابية، الأخيرة الاقتراع

الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٧ شباط/ فبراير١٩٩٢ موجهة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، رقم الوثيقة(1992) S/23557.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٦ شباط/ فبراير١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة(1992) S/23556.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٧ شباط/ فبراير١٩٩٢ موجهة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، رقم الوثيقة(1992) S/23557.

(٣) تشكلت اللجنة وفق اتفاق بنود بيسيس، أعضائها من الحكومة ويونيتا بالتساوي، ورئاستها دورية، واضيف عليها الدول الثلاثة والبعثة بصفة مراقب.

(٤) ومن الملاحظ ان طلب الأطراف الأنغولية ايكال مهمة الاشراف على الانتخابات بشكل كامل جاء نتيجة لعدم الثقة المتبادلة بينهم، فضلا عن معرفتهم بمدى ضعف الإمكانيات التقنية والبنى التحتية الخاصة بالانتخابات مما يتطلب أموالاً ضخمة لا تستطيع الحكومة الإيفاء بها.

(٥) وفق اتفاق بيسيس، كان على يونيتا تسليم البلدات الواقعة تحت سيطرتها للحكومة المركزية، وبعد تأخر واضح من قبل الحركة بتنفيذ هذا النص، ربطت الحكومة اجراء تسجيل الناخبين بتنفيذ الاتفاق وأكدت انها تسمح بتسجيل الناخبين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، اذ سيطرت يونيتا قبل اتفاق بيسيس على (١٢٨) بلدية من اصل (١٦٣) بلدية موزعة على (١٨) مقاطعة، وتحت ضغط اللجنة السياسية المشتركة والمراقبين وبعثة المنظمة، اضطرت الحركة للموافقة لبدء عملية تسليم البلدات إلى الحكومة خلال المدة مابين شهري نيسان إلى نهاية حزيران، ورغم اعلان اللجنة السياسية

وإعلان النتائج. ويقوم مراقبو الانتخابات برصد وتقييم العمليات وحياد السلطات الانتخابية على جميع المستويات وقرارتها. وتكون فرق المقاطعات على اتصال منتظم بالأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية، وستزور البلديات والقرى في جميع انحاء البلد[١]. وقد رحب مجلس الامن بخطط الأمين العام وتعيين السيد مارغريت انستي على راس البعثة في انغولا [٢].

بعد بدأ العملية الانتخابية ونظرا لفقدان الامن وتخوف يونيتا من قيام الحكومة بعمليات انتقام نشرت البعثة ثلاث فرق من الشرطة في كل مقاطعة من مقاطعات انغولا البالغة (١٨)، ثم رفعت البعثة من عدد مراقبيها في كل مقاطعة من اربعة إلى ستة ضباط شرطة[٣]، ثم وسعت مهام وحدة الشرطة التابعة للبعثة لتؤدي دوراً في العملية

بتسلم الدولة البلديات كافة، الا ان الواقع عكس ذلك، اذ بقيت العديد من البلديات خارج سيطرة الدولة، منها بلدية جامبا معقل زعيم الحركة، والتي وصفتها ممثلة الأمين العام بـ«**مملكة مستقلة**»، كذلك العديد من المناطق التي خضعت لسيطرة الدولة، كانت عناصر الحركة المسيطرة الفعلي عليها وتهدد موظفي الحكومة في حال الخروج عن إرادة وتوجهات الحركة، لذا كانت هذه الاعمال عامل قلق مشخص لدى البعثة التي رفعتها للأمين العام ولمجلس الامن. انظر:

Dorina A. Bekoe, Implementing Peace Agreements Lessons from Mozambique, Angola, and Liberia, Palgrave Macmillan,2008, PP.6668-; Margaret Joan Anstee, Op. Cit., P.136.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا، بتاريخ ٣ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) S/23671 ؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا، بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) S/23671 Add.1 .

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٤٧)، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) /S RES/ 747 .

(٣) جاء زيادة عدد قوات الشرطة الدولية بعد ظهور مخاوف من قبل حركة يونيتا لعدم حيادية الشرطة وقوات مكافحة الشغب الحكومية واتهامها بتنفيذ عمليات اعتقال وقتل ممنهجة ضد عناصر الحركة في المناطق التي خضعت مؤخرا لسلطة الدولة، فضلا عن وقوع حوادث عنف بسبب انشتار

الانتخابية عن طريق المراقبة الاجتماعات الحاشدة أثناء الحملة الانتخابية ومراقبة عملية التسجيل ومحطات الاقتراع، وقد تطلب ذلك زيادة قوة الشرطة من (٩٠) إلى (١٢٦) ضابطا وقدرت الأموال الإضافية لهؤلاء الافراد ب (١٨) مليون دولار[١]، ورغم تحفظات المجلس بعدم الاسراف بصرف الأموال على انغولا، رد مجلس الامن بالموافقة على طلب الأمين العام بزيادة اعداد ضباط الشرطة في البعثة وتحمل المنظمة للنفقات اللازمة[٢].

بموجب الاتفاق الخاص بالشؤون العسكرية بالاستناد إلى اتفاق بيسيس وقرارات مجلس الامن، حددت مهام البعثة بمراقبة وقف اطلاق النار، وتشكيل الجيش الجديد قوامه (٥٠) الف، على ان يسرح (١٥٠) الف مقاتل من الطرفين قبل اجراء الانتخابات[٣]، وخلال عملها لاحظت البعثة تلكؤاً واضحاً في تنفيذ بعض فقرات الاتفاق، اذ لم يتم تسريح المقاتلين على الرغم من بدئه في ١ نيسان ١٩٩٢، والسلاح مازال منتشراً لدى السكان، اما الجيش الجديد لم تشكل منه سوى (٦٪) فقط، وفيما يخص الشرطة، فقد طلبت يونيتا دمج حوالي (٧٠٠٠ –٨٥٠٠) من افرادها في صنف

الأسلحة بيد العامة. انظر: William J. Durch, Op.Cit.,P113.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، رقم الوثيقة(1992) S/23985.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخ في ٢٠ايار/ مايو ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة (1992) S/23986.

(٣) وفق اتفاق بيسيس، وزع عدد افراد الجيش الجديد على قوات المشاة (٤٠) الف، وسلاح الجو(٦) الاف، البحرية(٤) الاف. وقد سجلت البعثة تلكؤ واضح من الحكومة في تجميع قواتها، بالخصوص بعد هروب العديد من جنودها من مراكز التجميع، وقد تحججت الحكومة بانها طالبت بمساعدة مالية من المنظمة بمبلغ قدرة(٤٤٠) مليون دولار لإتمام عملية التسريح وتشكيل الجيش الجديد . انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، مجلس الامن، اتفاق بيسيس، في أيار ١٩٩١، رقم الوثيقة S/22609; ، Dorina A. Bekoe ,Op.Cit., P.71 -75.

الشرطة وفرقة مكافحة الشغب[١] مع إعطاء مراكز حساسة لأفرادها، الا ان الحكومة اكتفت باشراك (١٣٢٠) فرد من قوات يونيتا[٢]، مما سجل اخفاقاً آخر لعمل البعثة وله الأثر الكبير فيما بعد على عملية السلام.

تبعاً لذلك، وسعت ممثلة الأمين العام نشاطها ولقائها بالعديد من المسؤولين من الحكومة ويونيتا، لتنظيم عملية الانتخابات، وتدريب الكوادر التي تولت عملية تنظيم الانتخابات، وبدأت في ٢٠ أيار عملية تسجيل الناخبين[٣]، وسجلت تقارير البعثة تلكؤ واضحاً بخصوص عملية تسجيل الناخبين، اذ لغاية ٢٠ حزيران لم يسجل سوى (٧٥٠) الف فقط في حين تقاعس حوالي (٣) إلى (٤) مليون عن التسجيل بسبب عدم توفر وسائل النقل[٤].

بحكم تلك التطورات المهمة، عقد مجلس الامن جلسته المرقمة (٣٠٩٢) بتاريخ

---

(١) كانت قوات مكافحة الشغب الهاجس الأكبر الذي هدد عناصر حركة يونيتا، اذ اتهمت الحركة الحكومة بزيادة اعداد الفرقة بشكل فاق مهامها الأمنية، فقد وصفها سافيمبي اثناء لقائه مع ممثلة الأمين العام انها «جيش موازٍ»، ومما زاد في تفاقم غضب الحركة من الفرقة قيامها بالهجوم على منزل زعيم حركة يونيتا في أب١٩٩٢، أي قبل مدة قليلة من موعد الانتخابات. انظر:
Dorina A. Bekoe ,Op.Cit., P.74.

(٢) اما على صعيد الوضع الإنساني، فقد قامت البعثة بنشاط واسع وكبير بتقديم المواد الغذائية والطبية واللوجستية للسكان المتضررين من الحرب الأهلية، فضلا عن تقديم خيام للاجئين والساكنين في العراء، وقد أسهمت هذه المساعدات بإنقاذ أرواح الاف من السكان. لمزيد من التفاصيل انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(البعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1992) S/24145 .

(٣) مع بدا عملية التحضير للانتخابات، عُين الدكتور اونوفر دوس سانتوس(Onofre dos Santos) رئيسا للجنة الوطنية للانتخابات، وتصف ممثلة الأمين العام السيدة انستي» **انه الشخص المناسب لهذا المنصب**»، وقد مثل ذلك التعيين انطلاقه مهمة لعملية التحضير للانتخابات. انظر:
Margaret Joan Anstee ,Op.Cit, P.476.

(٤) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(البعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994)S/24145 .

٧ تموز ١٩٩٢، لمناقشة الأوضاع العامة في انغولا وتطور عملية السلام، اذ حضر الجلسة ممثلا عن انغولا والبرتغال[١]، بعد نهاية الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيانٍ بينَّ فيه أنَّ المجلس نظر بعناية في تقارير وعمل البعثة في انغولا، ولاحظ جهود الأطراف الأنغولية لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في اتفاقات السلام لأنغولا من اجل المضي ببلدهم صوب انتخابات حرة ونزيهة تجرى في ٢٩ و٣٠ أيلول١٩٩٢. ولغرض تبديد مخاوف الحكومة من فقدانها لسيداتها، أوضح البيان أنّ انغولا بلد ذو سيادة ومستقل، وأنّ تنظيم جميع المهام التي تتم بموجب اتفاق السلام والاشراف عليها هي مسؤولية الأطراف الأنغولية نفسها. كما واعرب رئيس المجلس عن قلقه إزاء الحالة السياسية والأمنية التي تتطلب اكبر قدرٍ من ضبط النفس وينبغي وقف حوادث العنف والاتهامات المتبادلة والدعاية العدائية، وافساح المجال أمام التسامح والتعاون والمصالحة، ولابد من الاتفاق من دون تأخير على وثيقة واضحة لقواعد السلوك الانتخابي[٢].

على رغم من ازدياد أعداد تسجيل الناخبين التي وصلت إلى نسبة قدرت بـ(٩٢٪) من اجمالي عدد المستحقين للانتخاب[٣]، إلَّا أنّ البعثة وممثلو الدول المراقبة(روسيا، البرتغال، الولايات المتحدة) [٤] سجلوا مؤشرات خطيرة قبل اجراء الانتخابات، اذ

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(البعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ١ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة (1992)S/24145 Corr.1 .

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٧ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة (S/24249(1992 .

(٣) بسبب ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية المقدمة من البعثة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات، ولأهمية استخدام النقل الجوي والبري في عملية تسجيل الناخبين، اخذت جنوب إفريقيا هذه المهمة، واستطاعت نقل الفرق التسجيل الانتخابية إلى معظم انحاء البلاد. اما الولايات المتحدة فقد قدمت (١٤) مليون دولار لدعم شراء مستلزمات الانتخابات. انظر:
Margaret Joan Anstee, Op. Cit, P.476; Herman J. Cohen, Op.Cit., P.114.

(٤) رغم الجهود التي قدمتها بعثة المنظمة، بموجب التفويض الحكومي والدولي والتي كانت محل ترحيب محلي في بادئ الامر، الا ان تغير بعض الشي مع بدء التحضير للدعاية السياسية للانتخابات،

سجلت اخفاق في عملية تسريح المقاتلين اذ لم تتجاوز لغاية ايلول مانسبته(٤١٪) من الطرفين، ولم تتشكل القوات المسلحة الموحدة الجديدة سوى (١٩٪)[١]، اما الرقابة على الشرطة الوطنية من جانب الحكومة فقد كانت ناقصة، ولم يضم إلى الشرطة سوى عدد قليل من افراد يونيتا، رغم ان اتفاق بيسيس نص على اكمال تسريح المقاتلين وتشكيل القوات المسلحة الموحدة قبل موعد الانتخابات، وان انشاء الشرطة المحايدة مسالة أساسية لخلق ظروف تفضي إلى اجراء انتخابات حرة ونزهيه[٢]. فكان عدم الانتهاء من عملية التسريح والادماج للقوات المسلحة الأنغولية سببا رئيساً بعدم تحقيق السلام الدائم للبلاد.

بناءًا على تقارير البعثة، تنبه مجلس الامن للمؤشرات الخطيرة التي قد تهدد عملية السلام[٣]، وعقد جلسته المرقمة (٣١١٥) بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٩٢ لمناقشة تطورات

اذ ظهرت اراء شككت بحياد بعثة المنظمة، وقد وصل الامر إلى بيان ذلك من الرئيس دوس سانتوس، الامر الذي استعدى تدخل الأمين العام لتبديد تلك الشكوك عبر الاتصالات الهاتفية. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا(بعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24556(1992).

(1) Margaret Joan Anstee, Op. Cit, P.476.

(٢) لوحظ تدهور الحالة السياسية والأمنية في مناطق مختلفة، واعمال اخافة واستفزاز متبادلة من مؤيدي الحكومة ويونيتا، تسبب بحوادث عنف صاحبها عمليات قتل في شهري تموز واب؛ لذا سافر رئيس اللجنة السياسية–العسكرية المشتركة وممثلو الدول المراقبة لمكان الحوادث لحل المشاكل. ومن جهة اخرى هدد انتشار الأسلحة بيد العامة السلم العام وجهود المنظمة، في وقت اتهم كلا الطرفين الاخر باحتفاظه بالأسلحة وعدم تسليمها إلى مراكز جمع الأسلحة. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا(بعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24556(1992).

(٣) ظهرت مؤشرات خطورة الوضع السياسي المضطرب لدى الولايات المتحدة الامريكية وامكانية عودة الحرب الأهلية وانهيار عملية السلام في أي لحظة بعد لقاء جمع مساعد وزير الخارجية الأمريكي هيرمان كوهين مع سافيمبي في ٩ أيلول، اذ بين الأخير ان قيادات جيشه قد اعلموه عن إمكانية السيطرة على الحكم ليس فقط عبر الانتخابات، وان هذا الامر قد مثل صدمه لدى مساعد وزير

عملية السلام في انغولا واتخاذ قرارات وتوصيات بهذا الشأن، بعد الاجتماع اصدر المجلس بياناً دعا فيه الأطراف الانغولية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لاستكمال بعض التدابير الضرورية، ومنها تسريح ما تبقى من قوات تابعة للحكومة ويونيتا، فضلا عن، جمع الأسلحة وتخزينها بصورة مركزية[١].

كما أشار إلى قلقه المتزايد إزاء تدهور الحالة السياسية والأمنية في البلاد مؤخرا، وهو يؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الرئيس دوس سانتوس وسافيمبي لممارسة دورهما القيادي في هذه المرحلة الحاسمة، وان يكفلا تقييد اتباعهما بضبط النفس والتسامح في تصرفاتهم، ومما يشجع المجلس ان التقارير تفيد بتوصلهما لقرارات إيجابية في اجتماعهما في ٧ أيلول ١٩٩٢[٢]، وهو يحثهما على تنفيذ تلك القرارات دون ابطاء، كما

الخارجية الأمريكي لكون بلاده احد الدول الداعمة لعملية السلام ولبعثة المنظمة وعضوا مراقباً لعمل البعثة. انظر:

Herman J. Cohen, Op.Cit.,P.117.

(١) قبيل اجراء الانتخابات، اتهمت الحكومة حركة يونيتا بإخفائها الـ(٢٠) الف من قواتها العسكرية واسلحتهم، وحسب وجهة نظرها قد ينذر بعودة الحرب الأهلية. ولتفادي تأثر ذلك على عملية السلام بين وزير الخارجية في لقاء مع ممثلة الأمين العام في أيلول ١٩٩٢ ضرورة نشر قوات عسكرية تابعة للمنظمة(أصحاب الخوذ الزرقاء) في عموم البلاد نظرا لحراجة المرحلة الحالية، واحتمالية اندلاع الصراع المسلح في وقت الانتخابات، مما ولد حالة من القلق لدى البعثة والمنظمة من احتمالية انهيار جهودها للسلام في أي وقت. انظر:

Margaret Joan Anstee, Op. Cit, P.476;

الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، ١٨ ايلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة (١٩٩٢) S/24573.

(٢) ضمنت مقررات الاجتماع، التزاماً تاماً باتفاق السلام، وتشكيل الجيش الجديد، وتسريح الاعداد المتبقية ودمجهم بالمجتمع، وتكوين القيادة العامة للقوات المسلحة باشراك حركة يونيتا بشكل مباشر فيها، وأخيرا حصول تفاهم من حيث المبدأ على تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات من كل الأحزاب الأنغولية هدفها ضمان السلام في البلاد وعدم تهميش الطرف الاخر، وقد دعمت الولايات المتحدة الامريكية وبعثة المنظمة هذا المشروع لما له من اثر مباشر على الأطراف بقبول نتائج الانتخابات. لمزيد من التفاصيل انظر:

وافق المجلس على دراسة طلب الأطراف الانغولية في اجتماع ٧ أيلول[١] باستمرار بقاء البعثة بعد اجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة[٢].

رابعاً: اجراء الانتخابات وعودة الحرب الأهلية (١٩٩٢-١٩٩٣).

جرت اول انتخابات ديمقراطية يومي ٢٩ و٣٠ أيلول ١٩٩٢، وشاركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل جاد لإنجاح العملية الانتخابية، بتخصيص (٦٠) طائرة عامودية استخدمت لتوزيع الفرق الانتخابية واللوازم والمعدات على مراكز الاقتراع الواقعة في مناطق يصعب الوصول اليها، وفي هذا الاطار وزعت البعثة (٤٠٠) مراقب انتخابي في فرق يتكون كل منها من شخصين لمراقبة التصويت والتحقق منه من حوالي (٩٠) جنسية، من بينهم موظفون من الأمم المتحدة، ونظرا لقلة عدد المراقبين قياسا بعدد مراكز الانتخابات المقدرة بـ(٦٠٠٠) مركز، اضطروا للتنقل بين المراكز، فاسهموا بزيارة ومراقبة (٤٠٠٠) مركز خلال يومي الانتخاب. بعد انتهاء الاقتراع أصدرت الممثلة الخاصة للأمين العام بيانا في ١ تشرين الأول[٣]، أقرت ان الأغلبية العظمى من الناخبين المسجلين البالغ عددهم(٤،٨٣) مليون مواطن، ادلوا بأصواتهم في ظروف سلمية، وقد اجرى مراقبو البعثة احصاءً سريعاً لصناديق الاقتراع في (١٦٦)

Stephen L. Weigert, Angol a Modern Military History, 1961–2002, Palgrave Macmillan, 2011, P.109; Herman J. Cohen, Op.Cit., P.119.

(١) وفق هذا الاتفاق، ارسل وزير العلاقات الخارجية في انغولا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلب فيها بشكل واضح بقاء بعثة الأمم المتحدة بعد اجراء الانتخابات لمدة معينة. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من مسؤول العلاقات الخارجية الأنغولية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24585(1992).

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، ١٨ ايلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24573 (1992).

(٣) أصدرت الممثلة الأمين العام هذا البيان بعد لقاءها مع اثنين من زعماء يونيتا في العاصمة، اذ شهدا بنزاهة الانتخابات، مما ولد لديها الطمأنينة بأن الحركة قبلت ضمناً بنتائج الانتخابات. انظر: Margaret Joan Anstee, Op. Cit, P.480.

مركز، جاءت هذه النتائج متطابقة مع النتائج النهائية، وان جميع المراقبين اقروا بعدم وجود ادلة قاطعة على وجود تزوير ممنهج وكبير[١].

في ٣ تشرين الأول وردت شكاوى من حركة يونيتا وستة أحزاب أخرى عن مخالفات وحالات تزوير واسعة وكثيفة ومنظمة، كما هاجمت يونيتا عملية الانتخابات والمجلس الوطني للانتخابات (رغم ان الحركة احد اعضائها)[٢]، ولتقليل حدة التوتر، نصحت ممثلة الأمين العام، السيد سافيمبي عدم رفض نتائج الانتخابات، ريثما يتم التحقيق في الشكوى، وشدَّدت على أهمية عقد اجتماع مع الرئيس سانتوس. ولتهدئة مخاوف حركة يونيتا، حصلت على موافقه الرئيس سانتوس الضمنية بتأجيل الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات ليتسنى التحقيق في جميع الشكاوى. وقد أتاح ذلك مزيداً من الوقت ليشكل المجلس الوطني للانتخابات اربع لجان للتحقيق اشترك فيها افراد من البعثة، وقد انتشرت هذه اللجان في جميع انحاء المقاطعات الـ (١٨)، وقد عالجت اللجان المسائل المتعلقة بتطابق سجلات الناخبين وسلامة صناديق الاقتراع[٣].

لاقى رفض يونيتا لنتائج الانتخابات صداه لدى مجلس الامن[٤]، وبعد بيان ممثلة

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24858(1992).

(٢) من بين اتهامات يونيتا للحكومة(حزب مبلا) في قضية تزوير الانتخابات، زعمها قيام عناصرها(الحكومة) باستبدال صناديق الاقتراع في (٥٥) مركزاً انتخابياً، فضلا عن اقدامها على جلب المئات من الناميبيين لتصويت لصالحها. وقد دحضت الحكومة اتهامات ومزاعم يونيتا ببيان أصدرته عقب الانتخابات. انظر:

Stephen L. Weigert, Op. Cit, P.110.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24639(1992).

(٤) بعد اعلان النتائج الأولية بخسارة يونيتا، وظهور تهديدات يونيتا بعودتها للخيار المسلح، وجَّه مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الافريقية كوهين في ٤ تشرين رسالة تحذيرية لسافيمبي عبر احد محطات الراديو البرتغالية، جاء فيها:» ... **سمعت بيانك بشأن الانتخابات. أعتقد أنه يجب عليك**

الأمين العام في الأول من تشرين الاول، عقد المجلس جلسته المرقمة (٣١٢٠) بتاريخ ٦ تشرين الأول، بمشاركة ممثل عن انغولا، بعد انتهاء الجلسة ادلى رئيس المجلس ببيان أوضح فيه أنَّ المجلس تَابَعَ عن كثبٍ العملية الانتخابية التي جرت في انغولا يومي٢٩ و٣٠ أيلول، عملاً بالقرار (٦٩٦) لعام ١٩٩١، ورحب المجلس بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واكد انها جرت في «**جو هادئ ومشاركة كبيرة**»، وفي المقابل اعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تلقاها باعتراض احد طرفي اتفاقيات السلام على صحة الانتخابات[١]. كما شعر بالقلق لان بعض القادة المنتمين إلى الطرف ذاته اعلنوا اعتزامهم الانسحاب من القوات المسلحة الانغولية الجديدة[٢]، وبعد يومين اصدر رئيس المجلس مذكرة ثانية تضمنت إيفاد لجنة تحقيقية من أعضاء المجلس لدعم تنفيذ اتفاقات السلام بالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام. وقد تكونت اللجنة من ممثلي الدول الاتية: روسيا والراس الأخضر والمغرب والولايات المتحدة[٣]. والثابت فعلا، وصلت اللجنة إلى لوندا في ١١ تشرين الأول وعملت مع البعثة، وحثت جميع الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات والقبول بنتائج الانتخابات وقد صادف وصول الوفد تجدد القتال

التفكير مرة أخرى، وتثق في الأمم المتحدة التي تشرف على الانتخابات. أنت زعيم سياسي عظيم في أنغولا. بفضل نضالكم، اجريت انتخابات حرة ونزيهة...». انظر:

Herman J. Cohen, Op.Cit.,P.117.

(١) الأمم المتحد، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24636(1992).

(٢) في ٥ تشرين الأول اعلن احد عشرة جنرالا عسكرياً في الجيش الانغولي الجديد انسحابهم من قيادة الجيش والعودة إلى صفوف حركة يونيتا، ورغم اعلانهم ان هذا الانسحاب لا يعني إعادة الحرب الأهلية، الا ان الحكومة عدت ذلك تمرد عسكري وإعلان عودتهم للأعمال العدائية ضدها. انظر:

Stephen L. Weigert, Op. Cit, P.110.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24639(1992).

في العاصمة، وبعد عودتهم إلى نيويورك رفعوا تقريرا عن الحالة[١].

في ١٦ تشرين الأول، اعلن المجلس الانتخابي في اجتماع مثلت فيه الأحزاب السياسية كافة التي تحظى بالشرعية، ان التحقيقات لم تكشف عن دليل قاطع على التزوير وحثت الجميع على قبول نتائج الانتخابات[٢]. وفي اليوم التالي أي يوم ١٧ تشرين الأول، اعلن رئيس المجلس الوطني الانتخابي النتائج الرسمية للانتخابات، والتي صوت فيها أكثر من (٩١٪) ممن يحق لهم الانتخاب، وفازت «الحركة الشعبية لتحرير انغولا»(مبلا) في الانتخابات التشريعية بنسبة (٧٤, ٥٣٪) مقابل (١٪, ٣٤) لـ«الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا»(يونيتا)، وفيما يخص الانتخابات الرئاسية فاز مارسيلو دوس سانتوس بنسبة (٥٧, ٤٩٪)، مقابل (٠٧, ٤٠٪) للسيد سافيمبي، وبذلك، لم يحصل أي منهما على نسبة (٥٠٪)، والقانون الانتخابي يشترط اجراء جولة انتخابية ثانية[٣].

في مساء يوم اعلان نتائج الانتخابات، أصدرت ممثلة الأمين العام بياناً اعلنت فيه:» **الأمم المتحدة ترى انه مع وجود بعض المخالفات بالتأكيد في العملية الانتخابية ... لا يوجد أي دليل قاطع على حدوث غش[تزوير] كبير منتظم او واسع النطاق في الانتخابات او ان المخالفات كانت ذات حكم مؤثر تأثيرا كبيرا على النتائج المعلنة رسميا في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر.... لذا يشرفني بصفتي ممثلة للأمين العام، ان اشهد بأنه، مع مراعاة جميع أوجه القصور، يمكن القول بان الانتخابات التي أجريت يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/ سبتمبر كانت بوجه عام حرة ونزيهة. وتحث الأمم المتحدة الأنغوليين**

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة رئيس مجلس الامن، بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24683(1992).

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24858(1992).

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/24858(1992).

قاطبة وكافة القادة السياسيين الأنغوليين، والمجتمع الدولي أيضا، على احترام ودعم نتائج هذه المرحلة من العملية الانتخابية[١]. وقد اردف رئيس مجلس الامن بيان ممثلة الأمين العام ببيان اخر في ١٩ تشرين الأول، دعا من خلاله إلى ضرورة الوفاء ببنود اتفاق السلام، وأيد ما جاء به ممثل الأمين العام بأن الانتخابات التي جرت في ٢٩ و٣٠ أيلول ١٩٩٢ كانت بوجه عام حرة نزيهة[٢].

بعد هذه الاحداث المتسارعة في انغولا، وفشل بوادر حل الازمة السياسية، ونظرا لقرب انتهاء مدة البعثة في تشرين الأول، طلب الأمين العام برسالة إلى مجلس الامن، تمديد مدة عمل البعثة لغاية ٣١ تشرين الثاني، من اجل إعطاء فرصة للأطراف الانغولية والبعثة لبدء صفحة جديدة للجلوس على طاولة المفاوضات[٣]. واستناداً إلى رسالة الأمين العام، عقد مجلس الامن جلسة خاصة عن انغولا، واصدر قراره المرقم (٧٨٥) بتاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٢، اذ وافق على توصية الأمين العام بخصوص تمديد عمل البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٢[٤]، كما حث زعماء الطرفين على الدخول

(١) نقلا عن: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة 1992)S/24858).

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة رئيس مجلس الامن، بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة 1992)S/24683).

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة 1992)S/24736).

(٤) اثناء عقد مجلس الامن لجلسته الخاصة حول انغولا في ٣٠ تشرين الاول١٩٩٢، بدأ قتال واسع بين قوات الحكومة وحركة يونيتا حول مطار لواندا، وزعمت الحكومة ان يونيتا حاولت الاستيلاء عليه. وفي اليوم التالي، اشتد القتال وتوسع في انحاء عديدة من البلاد، تحديداً في المدن الرئيسة، واشتدت حدة القتال أكثر في العاصمة بعدما استطاعت قوات الشرطة الحكومية قتل نائب زعيم حركة يونيتا السيد تشيتوندا(Chitunda) ورئيس وفدها في اللجنة السياسية والعسكرية المشتركة السيد سالوبيتو بينا(Salupeto Pena)، وجرح زعماء اخرون، من بينهم وزير خارجية الحركة السيد تشيفوكوفوكو(Chivukuvuku)، كما وضعت عدد من كبار قادة الحركة المتواجدين في العاصمة تحت الإقامة الجبرية، من بينهم تسعة جنرالات، وإعداد كبيرة من مؤيدي الحركة المدنيين. انظر:

دون ابطاء في حوار يستهدف لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية على وجه السرعة، في حين، جدد المجلس تحذيره للأطراف الانغولية، بان المجلس يحمل المسؤولية لاي طرف يرفض الاشتراك في هذا الحوار، معرضا بذلك العملية بكاملها للخطر[١].

انصاعت الأطراف المتصارعة لتهديد مجلس الامن، فضلا عن جهود بعثة المنظمة وممثلتها بتقريب وجهات النظر بين الرئيس سانتوس وسافيمبي[٢]، فوافق الطرفان على تحديد يوم ٢ تشرين الثاني موعدا لبدء وقف اطلاق نار جزئي، وبعدها عقدت ممثلة الأمين العام اجتماعا مع ممثلي الطرفين(كل طرف على حده)، وتم الاتفاق على عقد اجتماع ثلاثي يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٢، وقد وفرت البعثة طائرات مروحية لنقل وفد يونيتا من هوامبو، فكانت الأجواء هادئة ومشجعة واحرز تقدم في المفاوضات لم يكن متوقعا[٣]. اذ اتفقا على جدول زمني جديد، والذي تألف من ست نقاط:(التقييد بتنفيذ اتفاقات السلام؛ وولاية الامم المتحدة في المستقبل؛ وإعادة تشكيل اللجنة السياسية والعسكرية؛ والشروط المتعلقة بمشاركة نواب يونيتا في البرلمان الجديد ومشاركة أعضاءها في حكومة المصالحة الوطنية الجديدة؛ والافراج عن زعماء

الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة، 1992)S/24858.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٨٥)، بتاريخ ٣٠تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/785(1992).

(٢) ذكرت ممثلة الأمين العام في مذكراتها، ان اول لقاء اجرته مع سافيمبي بعد الانتخابات يوم ٩ تشرين الأول بعد اختفاء استمر لعدة أيام، وعلى الرغم من غضبه بسبب نتائج الانتخابات الا انها استطاعت تهدئته عبر تذكيره بسيرة بطله ونستون تشرشل(Winston Churchill) الذي خسر انتخابات عام ١٩٤٥ وعاد لمنصب رئيس الوزراء (١٩٥١-١٩٥٥). كما ذكرته ان الرئيس الجديد للبلاد امامه مصاعب جمّةَ في بلد عانى من حرب أهلية ودمار لعقود مضت، وذلك قد يتح له العودة في الانتخابات القادمة لتولي كرسي الرئاسة. انظر:

Margaret Joan Anstee, Op. Cit, P.481.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى مجلس الامن، ٢١ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) S/24996 .

الاتحاد الوطني المعتقلين من جانب الحكومة وتسليم جثث القتلى)، كما واعلنا التزامهما باتفاقات السلام، والتقيد بوقف اطلاق النار[١].

سرعان ما عادت بوادر الفشل بعد تقديم الحكومة اربعة شروط لبدء لمرحلة الجديدة للمفاوضات استناداً إلى مذكرة رئيس مجلس الامن السابقة[٢]. بعد رفض يونيتا لتلك الشروط وتوقف المفاوضات، اصدر مجلس الامن قراره المرقم (٧٩٣) في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٢، بين في بنوده قلق المجتمع الدولي من استمرار تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، وعدم اعتراف يونيتا بنتائج الانتخابات الأخيرة، كما وكرر تأكيده للبيان السابق لممثل الأمين العام بوصفها للانتخابات التي جرت «**حرة ونزيهة**» عموما، وحث يونيتا على قبولها دون تردد، كما وافق المجلس على توصية الأمين العام بتمديد مدة عمل البعثة لشهرين حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٩٣، مع ضرورة الالتزام بوقف اطلاق النار[٣].

على الرغم من جهود ممثلة الأمين وقرار مجلس الامن، الان الصراع المسلح تجدد وتوسع بشكل اكبر، وبدأت التحشيد العسكري للحكومة للانتقام من حركة يونيتا بعد سيطرة الأخيرة على العديد من الوحدات الإدارية [٤]، وفي خضم تلك التطورات،

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/25140.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة، 1992)S/24858).

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٩٣)، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/RES/793 1992.

(٤) ازداد التوتر وحدة الخلاف بين الحكومة وحركة يونيتا بعد قيام الأخيرة في ٣ تشرين الثاني، وما بعده، باحتلال (١٠٤) بلدية، من مجموعة بلديات البلاد البالغة (١٦٤)، بضمنها بعض عواصم المقاطعات الإدارية، ولم يبق للحكومة تحت سيطرتها سوى (٥٧) بلدية. وفي الوقت نفسه، صعدت الحكومة لنقدها العلني لحركة يونيتا بسبب هذا التوسع في السيطرة على البلديات، مما جعل الحكومة في موقف حرج خصوصاً بعد سيطرة يونيتا على عاصمتين لمقاطعتين في ٢٩ تشرين الثاني، فاتخذت

كثفت ممثلة الأمين العام اتصالاته بزعماء البلاد لترتيب لقاء ثنائي بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم يونيتا سافيمبي في الأسبوع الأول من كانون الأول في جنيف او في اديس ابابا، وقد وافق سافيمبي في حين اقترح دوس سانتوس ان يكون الاجتماع في العاصمة لواندا[١]، ولحث الأطراف لبذل مزيد من التقدم بخصوص ترتيب الإجراءات لعقد الاتفاق الثنائي، اصدر مجلس الامن مذكرة اوضح فيها» **ان مجلس الامن يعرب عن تأييده الكامل للإجراءات التي اتخذها الأمين العام بهدف حل الازمة الراهنة وحث الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي ان يقبلا الدعوة التي وجهها الأمين العام لحضور اجتماع مشترك، تحت رعايته، في مكان يتفق عليه، لتأكيد احراز تقدم حقيقي في العمل باتفاقات بيسيس بفرض تنفيذها على الوجه التام، وانه قد تم التوصل إلى اتفاق بشان وجود دائم للأمم المتحدة في انغولا**»[٢].

رغم كل نداءات وجهود المجتمع الدولي وبعثة المنظمة لم يعقد الاجتماع الثنائي بين الزعيمين، لتستمر الصدامات والمعارك بين الطرفين (تحديدا في مقاطعة لوبانغو)، ومحاولة كل طرف في السيطرة على المدن والمقاطعات، وبعد مدة من انقطاع اجرت ممثلة الأمين العام محادثات مع سافيمبي في ٢ كانون الثاني١٩٩٣ [٣]، وبعد ثلاثة ايام

مواقف أكثر تشددا، وبدأت باستعدادات للانتقام عسكريا من خلال تعزيز وجودها بقوات من الجيش والشرطة في المدن الرئيسية وتوزيع الأسلحة على المدنيين. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/25140.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى مجلس الامن، ٢١ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة (1992) S/24996 .

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٣، S/25002(1992).

(٣) سبق ذلك، قدمت ممثلة الأمين العام ورقة نقاشية شاملة ثبتت فيها مقترحات كلا الطرفين، وتضمنت الخيارات المقترحة للتوصل لحل وسط في المجالات التي تباينت فيها مواقفهما، وعلى الرغم من موافقة يونيتا على الورقة، الا ان الحكومة كان لديها تحفظات عدة. انظر: الأمم المتحدة، مجلس

كررت الممثلة نشاطها واتصلت بالرئيس دوس سانتوس، والذي اكد التزامه باستمرار المحادثات مع يونيتا تحت اشراف المنظمة. ثم انتقلت للقاء سافيمبي في مقاطعة لوبانغو، وابلغها بضرورة عقد اجتماع ثنائي للقادة العسكريين ثم عقد مفاوضات سياسية بشأن القضايا الأساسية، كما تم الاتفاق على اختيار مكان لقاء داخل مقر اللجنة الاقتصادية لمنظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا(١).

تكرر انهيار المفاوضات مجددا قبيل موعدها المقرر يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني ١٩٩٣(٢)، عندما أعلنت يونيتا موقفها من عقد اللقاء في ١٤ كانون الثاني، اذ اصرت على اجراء محادثات سياسية في وقت انعقاد الاجتماع العسكري، وهو عكس ما طلبه سافيمبي اثناء لقاءه بممثلة الأمين العام، واعقب ذلك اذاع الجنرال بن-بن(Ben-Ben) رئيس هيئة الأركان العامة لقوات المسلحة لحركة يونيتا، بيانا أوضح فيه بشكل علني ان بدء المفاوضات يتوقف على نتيجة القتال(٣). وهذا الامر اثار قلقاً بالغاً للبعثة، مما دفع لتدخل الأمين العام في ٢٠ كانون الثاني بالاتصال سافيمبي الذي اقنعه بضرورة ارسال وفد عسكري إلى مقر الاجتماع في اديس ابابا لمناقشة ترتيب وقف اطلاق النار، وافق الأخير على طلب الأمين العام، وفي المقابل ارسل وزير الخارجية الحكومة في يوم

الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة S/25140(1993).

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ إلى مجلس الامن، رقم الوثيقة S/25076 (1993) .

(٢) وصل ممثلا زيمبابوي والراس الأخضر إلى الأراضي الأنغولية في ٨ كانون الثاني ١٩٩٣، وعقدا اجتماعا مع الحكومة ثم حاولا الاتصال بسافيمبي لمقابلته، لكن الأخير الغى المقابلة بحجة تدهور الأوضاع الأمنية في مدينة هوامبو مقر اقامته. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة S/25140(1993) .

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة S/25140(1993) .

٢١ كانون الثاني طلبا من الرئيس سانتوس لتمديد ولاية بعثة المنظمة من اجل كفالة تنفيذ الكامل لاتفاقات السلام، مؤكدا ضرورة تمديد مدة عمل البعثة نظرا لتصاعد حدة المعارك، كما ارسل ممثل يونيتا رسالة إلى الامين بين فيها موافقة حركته على عقد اجتماع سياسي-عسكري في اديس ابابا[١].

بعد فشل البعثة بتحقيق سلام حقيقي ودائم، وتجدد المعارك في البلاد، وعدم انعقاد اجتماع ثنائي بين الرئيس سانتوس وسافيمبي، ارسل الأمين العام تقريره في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، أشار فيه إلى جملة من ألامور، وخرج بثلاث توصيات وضعها امام المجلس لتحديد عمل البعثة في انغولا، الأولى، الحفاظ على بعثة الأمم المتحدة للتحقيق(بعثة التحقيق الثانية) في قوتها الحالية المأذون بها (٣٥٠ مراقبا عسكريا، و١٢٦ مراقبا من الشرطة، و٨٣ موظفا مدنيا دوليا، و١٥٥ موظفا محليا)، واعادة توزيعها على ما كانت عليه بعد الانتخابات، ونشر المراقبين العسكريين، ومراقبي الشرطة، في (٦٧) موقعاً. اما الثانية، تخفيض عدد بعثة الأمم في المقاطعات واقتصاره على ستة مواقع تقريبا، أي في عواصم المقاطعات، ويحتاج هذا الخيار (٧٥) مراقبا عسكريا و(٣٠) مراقبا من الشرطة و(٤٩) موظفا مدنيا دوليا. اما الخيار الثالث، حصر بعثة التحقيق الثانية في لواندا في الوقت الحاضر ولكن مع الإبقاء على موقع او موقعين يستعدي ذلك (٣٠) مراقبا عسكريا، و(٣٠) من الشرطة و(٤٩) موظفا مدنيا دوليا[٢]. وقد وافق المجلس على الخيار الثالث مع تمديد عمل البعثة لمدة ثلاثة اشهر(حتى ٣٠ نيسان ١٩٩٣)[٣].

---

(١) المصدر نفسه؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٥ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة(١٩٩٣) S/25840 .

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة 1993)S/25140) .

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٠٤)، في ٢٩تشرين الثاني / يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقة /S RES/804) 1993)؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٢ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26060.

رغم تخفيض عددها، استعدت البعثة إكمال مهامها لعقد المزيد من الاجتماعات بين الطرفين، وكان من المقرر عقد الاجتماع الثاني في اديس ابابا في ١ اذار، الا ان يونيتا اعتذرت قبل ذلك مما اثار غضب البعثة وممثلي الدول الثلاثة المراقبة في عملية السلام (روسيا-البرتغال-الولايات المتحدة)، والذين اصدروا بيانا شجبوا فيه الاعذار المتكررة من يونيتا[١]، وبسبب هذا الفشل المتواصل لعمل البعثة، ارسل الأمين بطلب ممثلته السيدة انستي إلى نيويورك في ٩-١٢ اذار للتشاور واطلاع مجلس الامن على الوضع الراهن، وبعد اطلاعهم على ايجازها اصدر قراره المرقم (٨١١) في جلسته (٣١٨٢) في ١٢ اذار ١٩٩٣، بين فيه المجلس انزعاجه من استمرار الصراع المسلح في انغولا، مع تدفق الدعم العسكري والمعدات العسكرية، فضلا عن عدم انعقاد الاجتماع الثاني المقرر بين الحكومة ويونيتا في اديس ابابا برعاية الأمم المتحدة[٢]، وبسبب سيطرة حركة يونيتا على مدينة (هوامبو) ادان القرار الحركة لانتهكاها وقف اطلاق النار، كما طالبها بموافقتها بدون تحفظ على نتائج الانتخابات الديمقراطية في ايلول ١٩٩٢، كما تعرض القرار لاتهامات سافيمبي الأخيرة لممثلة الأمين العام بوصفها متحيزة لصالح الحكومة اذ أشاد القرار بجهودها وافراد البعثة فيما بذلوه من الجهود المستمرة لاستئناف ولإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة، واختمم القرار بتهديد الأطراف الانغولية بضرورة انعقاد الاجتماع قبل ٣٠ نيسان ١٩٩٣، وفي خلاف ذلك يسحب المجلس البعثة وتنتهي

(١) يبدو ان السبب وراء عدم ايفاء حركة يونيتا بالتزاماتها والعودة للمفاوضات للحصول على اكبر قدر من الانتصارات العسكرية على الأرض، اذ استطاعت السيطرة على العديد من القرى والمدن، وفي ٧ اذار تحديدا استطاعت السيطرة على مقاطعة هوامبو ثاني اكبر المدن في انغولا، في وقت كانت فيه القوات الحكومة عاجزه عن إيقاف تقدم يونيتا السريع. مما استدعى تدخلاً إقليمياً من حلفاء الحكومة الأنغولية، فعقدت دول المواجهة اجتماعا في ٢ نيسان ١٩٩٣، واعلنت دعمها الكامل والتام للحكومة الانغولية ضد هجمات يونيتا. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٥ ايار ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/25840.

(٢) كان مقرراً عقد الاجتماع في ١٠ شباط، لكن بناءً على طلب من يونيتا بسبب صعوبات نقل وفدها، أجل الاجتماع إلى ٢٦ شباط. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٥ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/25840 .

عملية السلام[١].

خامسا: دور المنظمة من مفاوضات ابيدجان إلى اتفاق لوساكا نيسان ١٩٩٣- أيلول ١٩٩٤.

لدفع عملية السلام إلى الامام، دخلت الولايات المتحدة الامريكية على خط المباشر في سير المفاوضات لدعم جهود بعثة الأمم المتحدة، فعقد نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الافريقية جيفري دافيدو(Davidow Jeffrey) اجتماعات منفردة في مدينة ابيدجان (عاصمة ساحل العاج) مع وفدي يونيتا والحكومة في ٢٥-٢٩ اذار[٢]، واعلن دافيدو بعدها ان الطرفين مستعدان لعقد جولة جديدة من المفاوضات[٣]. وبعد حصول توافق بالآراء وبضغط امريكي ودولي عقد الاجتماع في ١٢ نيسان تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول المراقبة، وبافتتاح الجلسة القى وزير خارجية كوت ديفوار/ ساحل العاج كلمة ترحيبيه باسم حكومة بلاده، كما قرأت رسالة الأمين العام، وقد اسفرت هذه الجلسة عن موافق الطرفين على جدول الاعمال الذي قدمته ممثلة الأمين العام المتضمن ما يأتي: «**اعلان وقف لاطلاق النار؛ انجاز اتفاقات بيسيس؛ المصالحة الوطنية، على ان تشمل توسيع مشاركة «يونيتا» على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛ دور الأمم المتحدة مستقبلا في عملية السلام؛ اطلاق سراح جميع السجناء/ المحتجزين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ إيجاد الظروف الضرورية للسماح بوصول المساعدة الطارئة والإنسانية إلى جميع الانغوليين؛ تحديد سلطات الإدارة**

---

(١) الامم المتحد، الجمعية العامة، القرار (٨١١) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٣١٨٢ المعقودة في ١٢ اذار/ مارس ١٩٩٣، في ١٢ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993)S/RES/881 .

(2) George Wright, The Destruction of a Nation United States' Policy Towards Angola since 1945, Pluto Press,1997,P. 174.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٥ ايار ١٩٩٣، رقم الوثيقة (1993) S/25840 .

الإقليمية؛ وضع ضمانات لتوفير الامن للأشخاص والممتلكات؛ حرية الصحافة»[١].

بعد اجتماعات استمرت لمدة ستة أسابيع تم اعداد بروتوكول اطلق عليه بـ(بروتوكول ابيدجان)[٢] تضمن وقف اطلاق النار[٣]، وتوسيع مهام المنظمة لتكون مشابهة لعملية السلام في موزمبيق، ووفق هذه المعطيات عُدَ البرتوكول في حال تم التوقيع عليه ينهي الصراع في انغولا ويعد نجاحا كبيرا للأمم المتحدة في توطيد السلام، ولدعم تلك الجهود صدر مجلس الامن القرار المرقم(٨٢٢) في جلسته (٢٢٠٦) في تاريخ ٣٠ نيسان١٩٩٣، وعلى امل انهاء الصراع قرر تمديد عمل بعثة المنظمة حتى ٢١ أيار ١٩٩٣، بناء على طلب من الأمين العام[٤]، كما ادان القرار اسقاط يونيتا لطائرة تابعة للبعثة، كما جدد المجلس تهديده للأطراف الانغولية باستعداده لاتخاذ كافة الإجراءات العاجلة من اجل إعادة السلام في انغولا [٥].

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، رقم الوثيقة(1993) S/25690 .

(٢) اعتمدت بنود برتوكول ابيدجان على مقترحات افراد البعثة المدنيين والعسكريين بعد التشاور مع ممثلي الدول الثلاث المراقبة، والتي ضمنت في تقرير الأمين العام إلى مجلس الامن. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا (بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة 1993)S/25140) .

(٣) والثابت فعلا أنّ حركة يونيتا اصرت على اتساع مهام المنظمة لتكون اشمل واوسع، وبالخصوص انتشار القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، اذ كانت الحركة تخشى من قيام الحكومة بحركة انتقامية بعد نفاذ وقف إطلاق النار على افرادها، فضلا عن سكان الولايات التي كانت تخضع لسلطاتها.

(٤) في ٢٩ نيسان ١٩٩٣، ارسل الأمين العام رسالة إلى مجلس الامن أوصى فيها بتمديد ولاية البعثة إلى ٣١ ايرا ١٩٩٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، رقم الوثيقة (1993) S/25690 .

(٥) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٢٢)، في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) .S/RES/823

بعد صدور قرار مجلس الامن، زادت البعثة والدول المراقبة الضغط على الأطراف الانغولية لأنهاء المفاوضات والتوقيع على البرتوكول بشكل نهائي، وفي خضم التفاؤل الكبير وفي اخر يوم المفاوضات في ٢١ أيار أعلنت حركة يونيتا الانسحاب من المفاوضات، مما سبب ذلك في غضباً شديداً لدى المجتمع الدولي تجاه حركة يونيتا[١]، فاتضح لدى الجميع ان الحركة تضع العراقيل امام عجلة السلام في انغولا، دون الاخذ بالحسبان اتفاقياتها والقرارات الدولية السابقة، وحمَّل مجلس الامن المسؤولية الكاملة لحركة يونيتا في قراره المرقم(٨٣٤) في ١حزيران ١٩٩٣، إذ أدان اعمال الحركة وكرر مطالبته بقبولها لنتائج الانتخابات دون تحفظ، وان تتقيد تماما «**باتفاقيات السلام**»، ورغم ذلك، قرر المجلس تمديد عمل البعثة لمدة خمس وأربعين يوما اضافية حتى ١٥تموز١٩٩٣[٢].

بعد فشل اجتماع ابيدجان في ٢١ ايار وعدم موافقة مجلس الامن على ارسال قوات عسكرية لضمان إيصال المواد الإنسانية للسكان، قدمت الممثلة الخاصة للامين العام في انغولا استقالتها من رئاسة البعثة في ٢٧ ايار، حل محلها السيد عليوني بلوندينن بيي(Alioune Blondin Beye) (مالي)[٣]. وفي الوقت نفسه، كان عدم التوقيع على الاتفاق النهائي لوقف اطلاق النار منطلقا لتصعيد حدة المعـــارك، واستخدم الطرفان المرتزقة في صفوفه للقتال، كما شرعت يونيتا بمحاصرة عدد من عواصم المقاطعات

---

(١) ردت إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون على قرار يونيتا بالانسحاب، بإعلان المتحدث باسم البيت الأبيض اعتراف بلاده بالحكومة الأنغولية مما مثل ضربة موجعة لحركة يونيتا. انظر:
George Wright, Op.Cit.,P.176; Margaret Joan Anstee, Op.Cit.,P.501.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٣٤)، في ١ حزيران ١٩٩٣، رقم الوثيقة (1993) /S .RES/834 ;Margaret Joan Anstee, Op.Cit., P.501

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، في ٤ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة (1993) S/25992؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، في ٤ حزيران ١٩٩٣، رقم الوثيقة (1993) . S/25883

(كيتو/ باي، مالانغي، مينونغو)، واستخدمها للقتل الوحشي أسلوبا لترهيب افراد الحكومة ومنها ما أقدمت عليه في ٢٧ أيار ١٩٩٣ بالهجوم على قطار في مقاطعة هويلا، اسفر عن مقتل ما لايقل (٣٠٠) شخص من بينهم نساء وأطفال، وجرح مئات، وقد ادان رئيس مجلس الامن هذا الهجوم في ٨ حزيران، ووجه المجلس تهديداً مباشراً لحركة يونيتا لحثها للعودة لمفاوضات السلام(١).

بعد ضغط المجتمع الدولي عبر قرار مجلس الامن سابق الذكر، كان هناك ضغط من نوع اخر لعودة المفاوضات، اذ افتتحت الولايات المتحدة الامريكية وجنوب إفريقيا سفارتهما في لواندا في شهر حزيران(٢)، رافق ذلك، نشاط ملحوظ لممثلي الدول المراقبة بعقدهم اجتماعات مستمرة في لواندا، ثم انتقلوا إلى واشطن ونيويورك وعقدوا اجتماعات متعددة في حزيران وتموز، مع استمرار المعارك بين الطرفين، دون الاكتراث لنداءات البعثة والدول المراقبة(٣)، ثم اصدروا بيانا شديد اللهجة طالبوا فيه وقف الاعمال العسكرية، وتنفيذ مذكرة بروتوكول ابيدجان، كما وجه البيان ادانه مباشر لحركة يونيتا، ونص : «**لا يحترم تنظيم «يونيتا» المبادئ الرئيسية لاتفاقات السلام ومن بينها تعهداته باحترام نتائج الانتخابات التي أجريت في أيلول/ سبتمبر١٩٩٢ . والمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية وفقا لنتائج الانتخابات. ودمج قواته العسكرية في القوات المسلحة الموحدة**»(٤). كما حث المراقبون في بيانهم حركة يونيتا لانهاء تهديداتها ومضايقاتها لأفراد

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، في ٨ حزيران ١٩٩٣، رقم الوثيقة S/25899 (1993).

(٢) اردفت الولايات المتحدة قرارها بفتح السفارة الامريكية في لوندا، وقررت إدارة الرئيس كلينتون برفع الحظر المفروض على الحكومة الأنغولية باستيراد الأسلحة، مما عد دفعا معنويا للحكومة لتتجهز بالأسلحة والمعدات لقتال يونيتا لرفضها العودة لطاولة المفاوضات. انظر:
George Wright, Op.Cit.,P.178.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٢ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26060 .

(٤) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٩تموز/ يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من

البعثة، وغيرهم من المشتركين في عملية السلام، والامتناع عن أي إجراءات او تهديد مباشر ضد المواطنين او مؤسسات البلدان الأخرى[١].

استغلت بعثة المنظمة ضغط المجتمع الدولي، لترتب اتفاق مؤقت لوقف اطلاق النار، وإجراءات تنفيذ اتفاقات السلام، ولتنفيذ ذلك، عقد الممثل الخاص السيد بيي اجتماعا مع الرئيس دوس سانتوس في ٥ تموز في لوندا، ثم انتقل في ٨ تموز إلى مقاطعة هوامبو للقاء سافيمبي، وقد ارسل الممثل الخاص في ٩ تموز رسالة إلى الأمين العام اخطره بوجود بوادر جادة للمفاوضات من الطرفين وفقا لبروتوكول ابيدجان [٢]. ولدعم خطوات البعثة، عقد مجلس الامن جلسة خاصة لدراسة الوضع في انغولا، واصدر قراره المرقم (٨٦٤) في ١٥ تموز ١٩٩٣، تألف القرار من ديباجه و(٢٢) مادة، سجلت كلها ادانات واضحة لعمليات العنف المسلح الذي جرى، وحمل المسؤولية لحركة يونيتا لانسحابها المفاجئ من المفاوضات ومحاولة سيطرتها على المدن، وقتلها للمدنيين في عملية القطار بطريقة بشعة، واختتم القرار بتمديد عمل البعثة لغاية ١٥ أيلول ١٩٩٣ في محاولة من المجلس لإعطاء فرصة أخرى للأطراف الانغولية [٣].

رغم ظهور مؤشرات لقبولها لاستئناف مفاوضات السلام، الا ان شهر آب مثَّلَ البداية الحقيقة للعمليات العسكرية للحكومة، اذ بدأت بهجمات حقيقية لاستعادة المدن

الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية، في ١٠ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26064 ;

George Wright, Op.Cit., P.178.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٩تموز/ يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية، في ١٠ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26064 .

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٢ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26060.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٥١)، في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٣، رقم الوثيقة (1993) S/RES/851.

التي فقدتها بعد هجوم يونيتا بعد الانتخابات، وقد استطاعت احراز تقدم واضح وكبير في عدد من المقاطعات، وفي محاولة لكسر شوكة يونيتا شنت الحكومة في ٢ اب هجوما كبيرا على مدينة هوامبو مقر إقامة زعيم الحركة سافيمبي[١].

كانت الانتصارات الحكومية عاملا مهما في دفع يونيتا بالإعلان عن رغبتها في وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات(لأن فقدان المزيد من المدن يضعف موقف الحركة على طاولة المفاوضات). وفي ١٣ آب قدم ممثل يونيتا في نيويورك مذكرة إلى رئيس مجلس الامن لإبلاغه بموافقة سافيمبي على وقف اطلاق النار والعودة إلى مفاوضات السلام. دفعت خطوات يونيتا، ممثل الأمين العام إلى بذل المزيد من الجهد بالاتصال بلجنة حل المشاكل الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية برئاسة رئيس زيمبابوي روبرت موغابي (Robert Mugabe)[٢] ثم السفر إلى زائير/ الكونغو الديمقراطية واللقاء بالرئيس موبوتو سيسي سيك (Mobutu Sese Seko)[٣]، ثم إلى ناميبيا واللقاء

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٣ ايلول١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26434.

(٢) روبرت موغابي: ولد في عام١٩٢٤، اكمل دراسته الثانوية عام ١٩٤٥، ثم حصل على البكالوريوس في التاريخ والاقتصاد عام ١٩٥٣، وتأثر بالفكر الماركسي، بدا عمله السياسي عام ١٩٦٠ عندما انضم إلى حزب زابو، وفي عام ١٩٦٣ اشترك بتأسيس زانو، سجن بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٤، بعد الافراج عنه هرب إلى موزمبيق وبدا بالعمل العسكري ضد حكومة الفصل العنصري ثم اصبح زعيما للحركة عام١٩٧٥، اصبح اول رئيس وزراء لزيمبابوي عام ١٩٨٠ لغاية عام ١٩٨٧ بعد احدث تغير في نظام الحكم وتسلم رئاسة الدولة حتى عام٢٠١٧ عندما اجبر على الاستقالة بسبب انقلاب عسكري اطاح بحكمه. توفي عام ٢٠١٩. لمزيد من التفاصيل انظر:
James R. Arnold and Roberta Wiener, Robert Mugabe's Zimbabwe, Twenty-First Century Books Press, Minnesota, 2010; https://en.wikipedia.org .

(٣) جوزيف موبوتو: ولد في مدينة لاساكا ١٩٣٠، اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في ليوبولدفيل، عمل محرراً وعضواً بارزاً في حزب الحركة الوطنية الكونغولية عام ١٩٥٨، قام بانقلاب عسكري في عام ١٩٦٥ أطاح بحكم جوزيف كاسوفوبو، ونصب نفسه بمنصب رئيس الجمهورية، اقدم على تغيير اسم البلاد إلى زائير عام ١٩٧١، وحكم البلاد حكماً دكتاتورياً، حتى اطيح به بانقلاب عسكري

مع الرئيس سام نكوما (Samuel Nujoma)[١] الذي اكد له ان بلاده على استعداد لاستضافة اجتماعات الأطراف الانغولية لوضع خارطة للسلام. واثمرت هذه الجهود بإعلان يونيتا في ٣ أيلول استعدادها لإرسال وفدها إلى الاجتماعات، وفي اليوم التالي ايدت الحكومة الانغولية اعلان يونيتا غير انها أعلنت عن شرط وقف اطلاق النار لبدء المفاوضات[٢].

مع نهاية مدة التمديد لعمل البعثة، وظهور بوادر عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، ارسل الأمين العام تقريره بناء على قرار مجلس الامن (٨٥١) في ١٥ تموز١٩٩٣، أوضح فيه الأمين العام تطور الأوضاع في انغولا ووضعها الإنساني، وفي ذيل التقرير طلب الأمين توسيع عمل البعثة للقيام بأعمالها[٣]، وزيادة عدد العاملين في البعثة وان التكلفة ستبلغ (٧،٢) مليون دولار في حال تمديد عمل البعثة إلى ثلاثة اشهر قادمة لغاية ١٥ كانون الأول [٤]١٩٩٣، ونظرا لهذه التطورات، عقد المجلس

بقيادة لوران كابيلا في السابع عشر من آيار عام ١٩٩٧، وتوفي في العام نفسه. لمزيد من التفاصيل انظر: اكرم إسماعيل جاسم، موبوتو سيسي سيكو واثره في سياسة الكونغو الديمقراطية(زائير) ١٩٣٠-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠٢٣.

(١) سام نكوما: ولد عام ١٩٢٩، عمل في بداية حياته بالزراعة ورعاية الأغنام، مما اضطره لترك الدراسة بعد اكماله الابتدائية للعمل بالسكك الحديدية، بعد تشكيل سوابو اصبح زعيما لها، تزعم الحركة الوطنية الناميبية للحصول على الاستقلال من جنوب إفريقيا، اصبح رئيسا للجمهورية بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، ما يزال على قيد الحياة. لمزيد من التفاصيل انظر:
Esther Pakkala Ashipala, Dr Sam Nujoma a synonym of Peace : Forward ever, backwards never ,Pakkala Ashipala Press, 2022.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٣ ايلول١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26434.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٤ ايلول١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26434Add.1

جلسة خاصة المرقمة(٣٢٧٧) في ١٥ أيلول ١٩٩٣ بخصوص انغولا، واصدر قراره المرقم(٨٦٤)، والذي جدد فيه ادانته الأعمال العسكرية المستمرة في انغولا وعدم عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات، كما ادان حركة يونيتا، لعدم التزامها بالاتفاقات والقرارات الدولية السابقة، ولدفع يونيتا نحو السلام بشكل اكبر قرر المجلس فرض عقوبات اقتصادية على حركة يونيتا لأن افعالها - كما وصفها نص القرار - انتهاك للـ«**سلم والامن الدوليين**» بوضع الحركة تحت البند السابع، وحظر جميع تعاملاتها واصول حساباتها وممثليتها في الدول[١]، كما قرر المجلس الموافقة على تمديد عمل البعثة وزيادة في مهام البعثة وعدد أعضاءها[٢].

في وقت كان مجلس الامن يعقد جلسته لاصدار القرار (٨٦٤)، كان هناك تحرك من قبل ممثل الأمين العام، بإشرافه على الاجتماعات مع وفد يونيتا في ابيدجان في ١٤ و١٥ أيلول ١٩٩٣، وقد قدمت يونيتا اثناء الاجتماعات خطتها وفق برنامج محدد (تكوين جيش وطني؛ تشكيل قوة شرطة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي؛ تحقيق لامركزية الإدارة؛ وضع شروط لضمان حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات؛ تهيئة الظروف اللازمة لقيام اتصالات اجتماعية ديمقراطية) على ان يبدا في ٢٠ أيلول وقف اطلاق النار من جانبها فقط [٣].

ردت الحكومة الأنغولية على خطة يونيتا للسلام في ٢٢ أيلول ١٩٩٢، بمذكرة تألفت من ديباجة وخمسة بنود، رفعتها إلى الأمين العام ومجلس الامن، اهمها ما ورد في

---

(١) جاء فرض العقوبات من مجلس الامن بدعم من الولايات المتحدة الامريكية، وبعد طلب من الأمين العام لإعطاء فرصة أخرى لحركة يونيتا لأثبات حسن نواياها الأخيرة من أجل تنفيذ القرار حتى ٢٦ أيلول ١٩٩٣. انظر: George Wright, Op.Cit.,P. 182.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٦٤)، في ١٥ أيلول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/ RES/864 .

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية في انغولا، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26644 .

المادة الأولى القاضي بانسحاب القوات العسكرية التابعة ليونيتا من الأراضي التي احتلتها على ان يتبع ذلك وقف اطلاق نار بموجب قرارات مجلس الامن. ونصت المادة الثالث، على ضرورة اقرار بشكل تام ومطلق بصحة اتفاقات بيسيس وبنتائج الانتخابات التي أجريت في أيلول ١٩٩٢ [١]، ردت حركة يونيتا في بيان سلمته لممثل الأمين العام في ٦ تشرين الأول، تألف من بنود عدة، أهمها: اعترافها باتفاقيات بيسيس وانتخابات أيلول ١٩٩٢، وعدت ان بروتوكول ابيدجان أساساً للمفاوضات مع الحكومة، وتقيدها بنفاذ قرارها السابق بوقف اطلاق النار الذي أعلنته الحركة في ٢٠ أيلول ١٩٩٣، كما وأعلنت تأكيدها لاستئناف للمفاوضات مع الحكومة وطلبت من الممثل الخاص للامين العام ان يعلن تاريخ استئناف المفاوضات [٢].

سادساً: دور المنظمة في عقد اتفاق لوساكا ١٩٩٤ ونهاية مهام البعثة عام ١٩٩٥.

استثمرت البعثة حالة الانفراج في المواقف بين الأطراف الأنغولية لتذهب باتجاه اجراء محادثات في لوساكا/ زامبيا بين الحكومة ويونيتا في المدة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول تحت رعايتها وبمشاركة الدول المراقبة، ساعدت هذه الاجتماعات على تقريب وجهات النظر بخصوص الاستفسارات الحكومة بشأن بيان حركة يونيتا في ٦ تشرين الأول، وخلال اليومين ٣٠ و٣١ تشرين الأول، كان هناك رسائل بين الأطراف الأنغولية للإجابة على استفسارات كل طرف عبر افراد البعثة. وبعد وصولهما لصيغة تفاهم، واتفاقهما على تقديم كل منهما كتاب مسبوقا بشأن موقفهما من جدول

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، ٢٤ايلول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26492.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية في انغولا، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993); S/26644الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية في انغولا، في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S/26644Add.1 .

المفاوضات[١].

عقدت الجولة الثانية من المحادثات بإشراف الأمم المتحدة في لوساكا في ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣، وقدم كلٌّ منهما مشروعا لجدول الأعمال، وفرضت اختلاف الآراء بينهما الحاجة إلى مشاورات انتهت في ١٩ تشرين الثاني باعتماد جدول اعمالٍ تضمن الأمور التالية (**إعادة تأكيد الشرعية القانونية للحكومة ويونيتا؛ مواصلة تنفيذ اتفاقات السلام وانهاء اعمال ابيدجان؛ مسائل مختلفة: تاريخ ومكان توقيع بروتوكول لوساكا)** وفي ١٠ كانون الأول ١٩٩٣، انتهت المفاوضات بالاعتماد الرسمي للمبادئ العامة والخاصة المتعلقة بإقرار وقف اطلاق النار والطرق العملية لتنفيذ هذه المبادئ بما في ذلك الجدول الزمني، كما اعتمدت أيضا المبادئ العامة والخاصة لإنجاز تكوين القوات المسلحة الانغولية، كما وافق الطرفان على توسيع مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام عبر اشراك البعثة في عمليات مراقبة وقف اطلاق النار وجمع الأسلحة وتشكيل القوات الحكومية الجديدة[٢]. وفي اطار متصل، بين مجلس الامن رغبته في توسيع عمل البعثة لتكون مشابهة لعملية البعثة في موزمبيق في حال تنفيذ اتفاقات السلام[٣].

في ١١ كانون الأول ١٩٩٣ اعتمد الطرفان المبادئ العامة المحددة للاتفاق[٤]، بما

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٣ كانون الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1994) S/26872.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٣ كانون الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1994) S/26872.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٩٠)، في ١٥ كانون الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1994) S/RES/890.

(٤) بعد يومين من هذا التوافق، اعلن رئيس وفد يونيتا ان منطقة مدينة كويتو/ بيي قد قصفت بالقنابل في ٩كانون الأول ١٩٩٣، بعد علم القوات الحكومية بتواجد زعيم حركة يونيتا وعقده اجتماعاً مع قادة يونيتا من العسكريين لإقناعهم بقبول شروط الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشان المسائل العسكرية خلال محادثات لوساكا، وعد وفد يونيتا ان عمليات القصف الجوي هذه» **محاولة واضحة استهدفت حياة زعيم يونيتا وارتكبتها حكومة انغولا عمدا»**، لذا، ان ثقتهم في حسن نية

فيها الجدول الزمني للاتفاق، اما فيما يتعلق بالمسائل العسكرية الواردة في جدول الاعمال (إعادة إقرار وقف اطلاق النار؛ وسحب وتجميع قوات يونيتا العسكرية ونزع سلاحها؛ وتسريح جميع المدنيين ونزع سلاحهم؛ واتمام تشكيل القوات المسلحة الانغولية). كما اتفقا على أرجاء المسائل السياسية الأخرى الواردة في جدول اعمال محادثات لوساكا، وهي: الولاية الجديدة للأمم المتحدة، ودور الدول المراقبة لـ «اتفاقات السلام»؛ والمصالحة الوطنية؛ واتمام العملية الانتخابية؛ والقيام في اطار «المسائل المعلقة الأخرى»، بإعادة إرساء إدارة الدولة في ارجاء البلد كافة[١].

ولاستمرار حالة التوافق وانهاء أي حوادث تعكر الأجواء، عقد السيد بيي لقاء مع الرئيس دوس سانتوس في ١٣ كانون الأول، واكد الأخير بأن مزاعم يونيتا بشأن استهداف سافيمبي لا مبرر لها سوى تعطيل المفاوضات، وبعد الاجتماع قرر الممثل الخاص تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لمعرفة ملابسات الحادث، والتي بدأت عملها في ١٦ و١٧ كانون الأول في لواندا وانتقلت يوم ١٨ إلى مكان الحادث في كويتو/ بيي. وقدمت تقريرها في ٢٠ من الشهر نفسه، أشار التقرير إلى قيام الطائرات بقصف مكان في المدينة، ولا دليل على وجود سافيمبي او تقصد الطائرات قتله في حال وجوده[٢]. ردت الحكومة وحركة يونيتا يوم ٢١ كانون الأول بانها تلقت تقريراً من لجنة تقصي الحقائق، وأكدت موافقتها على مضمون التقرير، ولاكمال عملية المفاوضات المزمع إجراؤها في الشهر المقبل، ارسل الممثل الخاص رسالة إلى الحكومة ويونيتا يذكرهما بالقرارات الدولية، وكرر اتصالاته برئيس زامبيا وناميبيا يومي ٢٤و ٢٧ كانون الأول

الحكومة هزت، وبالتالي، تصر الحركة على تفسير حكومي للحادث قبل ان تواصل مشاركتها في محادثات السلم، وفي المقابل انكرت الحكومة بشدة هذه الادعاءات واكدت ان طائراتها قصفت قافلة عسكرية تحركت باتجاه مدينة كويتو/ بيي. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٢٩ كانون الثاني١٩٩٤،رقم الوثيقة (1994) S/1994/100.

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٢٩ كانون الثاني١٩٩٤،رقم الوثيقة(1994) S/1994/100.

(٢) المصدر نفسه.

١٩٩٣[١].

بعد جهود مضنيه بذلتها البعثة، استئنِفت الجولة الثالثة من محادثات لوساكا في ٥ كانون الثاني ١٩٩٤[٢]، وبعد عدة جلسات[٣] استمرت لغاية ٢١ كانون الثاني تم التوصل إلى اتفاق على المبادئ العامة والمحددة وعلى شؤون الشرطة، بما في ذلك تكوين شرطة وقوات التدخل السريع[٤]. في الوقت نفسه، كان مجلس الامن يراقب سير المفاوضات، فعقد جلسته المرقمة (٣٣٣٥) في ١٠ شباط ١٩٩٤، وأصدر رئيس مجلس بياناً نيابة عن أعضاء المجلس، تضمن ثناءهُ على جهود الأمين العام وممثله الخاص وكبير المراقبين العسكريين لجهودهم من اجل إنجاح المباحثات الدائرة حاليا في لوساكا، واعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تكثيف الاعمال القتالية، ويشعر بالاسى للخسائر

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٩ اذار ١٩٩٤،(1994) S/1994/282.

(٢) والثابت فعلا، ان المفاوضات عقدت في أجواء مشحونة وعدم ثقة متبادلة نظرا لخروقات وقف اطلاق النار من الطرفين، اذ اتهمت الحكومة حركة يونيتا بشن هجوم في ١ كانون الثاني ١٩٩٤ بقصف منشأة شيفرون النفطية الواقعة في كابندا، في حين انكرت يونيتا الاتهامات الحكومية، وذكرت ان الهجوم قد اضطلعت به «**جبهة تحرير مقاطعة كابندا**»، واتهمت يونيتا بدورها، القوات الحكومية بشن غارات جوية على مدينتي يواغي ونغاغي في ٧ كانون الثاني ١٩٩٤. علاوة على ذلك، ابلغ رئيس وفد يونيتا مبعوث المنظمة، في رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٤، ان سفينة تحمل معدات ثقيلة روسية الصنع في طريقها إلى انغولا احتجزتها بريطانيا، كما وأعلنت إذاعة يونيتا «**فورغان**» ان القوات الحكومية تواصل تعزيز قواتها استعدادا للقيام بهجوم عسكري واسع النطاق في مناطق عدة من البلاد، على الرغم من تلك الاحداث، واصلت البعثة العسكرية المكونة من (٤٧) مراقبا عسكريا، و(٢٣) مراقبا من الشرطة و(١١) من المساعدين الطبيين عملهم الشاق. انظر: لأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٢٩ كانون الثاني١٩٩٤،رقم الوثيقة(1994) S/1994/100.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٩ اذار ١٩٩٤،رقم الوثيقة(1994) S/1994/282.

الكبيرة في الأرواح وتدمير الممتلكات[١].

اردف مجلس الامن بيان رئيسه الأخير بقراره المرقم (٩٠٣) في ١٦ اذار ١٩٩٤، بموجبه رحب بالجهود المبذولة من اجل السلام، واثنى على عمل البعثة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الانغولية، كما اثنى المجلس على جهود الدول المراقبة ومنظمة الوحدة الافريقية وبعض الدول المجاورة، وبخاصة زامبيا، وشجعها على مواصلة جهودها، كما اعرب المجلس عن بالغ قلقه لمواصلة الطرفين الاعمال العسكرية الهجومية[٢]، وطالب بوقف جميع هذه الاعمال فوراً، ومدد مدة البعثة لغاية ٣١ أيار ١٩٩٤. كما اعلن المجلس موافقته على زيادة قوة البعثة إلى مستواها السابق الذي كان يبلغ (٣٥٠) مراقبا عسكريا و(١٢٦) مراقبا من الشرطة و(١٤) موظفاً طبياً عسكرياً، كما ارسل المجلس تهديداً لحركة يونيتا بأن المجلس على استعداد لإصدار خطوات أخرى في ضوء وصية تقرير الأمين العام ضد حركة يونيتا في حال عدم التزامها بالقرارات

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان صادر عن رئس مجلس الامن، في ١٠شباط ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/PRST/1994/7.

(٢) رغم اتفاقهما على وقف اطلاق النار، الا ان البلاد شهدت معارك كبيرة، اذ اندلعت معارك ضارية بين قوات الطرفين في مناطق: بنغو، وبنغويلا، وبيي، وكواندو كوبانغو، وكوانزانورتي، كوانزاسول، لواندا، نورتي، ولواندا سول ومالنغي، وبقيت مدن رئيسية عدة تحت الحصار او محاطة او تحت ضغط عسكري مستمر من كل طرف. ومما يذكر قيام القوات الحكومية في نهاية شهر كانون الثاني ١٩٩٤، بتكثيف هجومها البري والجوي على المنطقتين الشماليتين بنغو وكوانزانورتي، وترتب على هذه الاعمال العسكرية اخضاع المدين الساحلية ذات الأهمية الاستراتيجية لسيطرة الحكومة، وسجلت تقارير مراقبو وقف اطلاق النار، حدوث قتال عنيف شهدته مدينة كويتو/ بيي في ٥ شباط، وفي ١٢ شباط استئنِفَتْ المعارك في ملانغي واستمرت لغاية ١٧ من الشهر نفسه. وفي هذا الوقت، أفادت تقارير حكومية ان حركة يونيتا أرسلت تعزيزات عسكرية كبيرة إلى منطقة كوانزالسول، وهذه التعزيزات وصلتها من الخارج البلاد(زائير/ الكونغو الديمقراطية)، في انتهاك واضح لقرار مجلس الامن المرقم (٨٦٤) لسنة ١٩٩٣. ومن الجدير بالملاحظة، ان هذا الاحداث، تمثل فشلاً كبيراً لاهداف وعمل البعثة. انظر: لأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٩ اذار ١٩٩٤،رقم الوثيقة(1994) S/1994/282 .

الدولية[١].

بعد الاتفاق على المواد السياسية –العسكرية في اجتماعات لوساكا، قدم ممثل الأمين العام السيد بيي إلى المجتمعين في ١٧ شباط ورقة لاتفاق نهائي مكونه من (١٨) مادة، وخلال شهر شباط وافقت الأطراف على (١٢) مادة منها، في حين بقيت (٦) مواد محل نقاش وخلاف، وهي: «**مسالة اشتراك يونيتا في إدارة مفاصل الدولة[٢]، مركز إذاعة «فورغان» في المستقبل، عودة الإدارة الحكومية لجميع انحاء البلاد، إعادة ممتلكات الحكومة الموجودة في حوزة يونيتا والعكس بالعكس؛ اخذ نواب يونيتا مقاعدهم في الجمعية الوطنية، توفير مرافق ملائمة ليونيتا، بما في ذلك مساكن كافية لكبار زعمائها**»[٣]. وبناء على اقتراح السيد بيي تعهدت الأطراف المجتمعة بالنظر بمسألة اكمال العملية الانتخابية بإجراء الجولة الثانية من انتخابات رئيس الجمهورية [٤].

---

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٠٣)، في ١٦اذار ١٩٩٤، S/RES/903(1994).

(٢) منذ ٣ اذار، تركزت المناقشات على هذه المادة، وعرضت الحكومة على يونيتا عدداً من المناصب على مستوى وزراء، ووكلاء وزراء، والحكام، ورؤساء البعثات الدبلوماسية، ورؤساء البلديات والمديريات، وفي اعقاب ردود الفعل السلبية من وفد يونيتا، وبعد شعور البعثة بصعوبة إيجاد حل وسط، سافر ممثل الأمين العام السيد بيي إلى هوامبو في ١٢ اذار لمقابلة زعيم الحركة جوناس سافيمبي، وخلال اللقاء عرض عليه ما وصلت اليه مباحثات السلام في لوساكا، بما في ذلك ما قدمته الحكومة من مقترحات تحظى بتأييد قوي من المنظمة والدول المراقبة، وعلى اثر ذلك تعهد سافيمبي بتقديم التأييد اللازم لتسيير زيادة التقدم في المفاوضات، ثم انتقل السيد بيي إلى العاصمة للقاء الرئيس سانتوس، الذي اكد له تأييده لجهود البعثة واستمرار تعاونه معها. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٣١ اذار ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994) S/1994/374.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٤ أيار ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/1994/611.

(٤) اشتد القتال في جميع الأراضي الأنغولية في شهري اذار ونيسان، ويبدو ان قوات الحكومة حاولت دعم موقفها العسكري في مقاطعتي كوانزا نورت واوريجي. وفي المقابل شنت يونيتا غارات في المنطقتين الوسطى والجنوبية، بما في ذلك مقاطعات بي وهويلا وكوانزا سول وبانغويلا. الا ان

ولدعم جهود البعثة وسير المفاوضات، التقى الأمين العام بالممثل الخاص للبعثة مرتين، الأولى، في جنيف/ سويسرا في ٨ نيسان، والثانية في جوهانسبرغ/ جنوب إفريقيا في ١١ أيار، وحمله رسالة إلى الرئيس دوس سانتوس وسافيمبي لحثهما على بذل المزيد من المرونة والحنكة السياسية لضمان اختتام محادثات السلام في لوساكا[١]. ولدعم تلك الجهود، اصدر مجلس الامن قراره المرقم(٩٢٢) في ٣١ أيار ١٩٩٣، والذي أشاد بتقدم المفاوضات في لوساكا وحث الأطراف على المصادقة النهائية عليها بأقرب وقت، كما مدد عمل البعثة استنادا إلى طلب الأمين العام لمدة ثلاثة اشهر، واعلن استعداد المجلس لتوسيع عمل البعثة في حال طلب ذلك بعد التوقيع النهائي على بروتوكول لوساكا [٢].

استمرت الأطراف الأنغولية بالاجتماع في لوساكا في شهري أيار وحزيران دون التوقيع على الصيغة نهائية لبنود البروتوكول، واستمر الخلاف على مشاركة حركة يونيتا في إدارة الدولة، وإعادة الإدارة الحكومية في جميع انحاء انغولا، ومنصب زعيم الحركة جوناس سافيمبي، وكذلك إدارة المناصب العليا، بما فيها مناصب حكام المقاطعات. ونظرا ذلك، وبعد مشاورات مكثفة، قدم السيد بيي الممثل الخاص للأمين العام والدول المراقبة عدداً من المقترحات، وافقت عليها الحكومة في ٢٨ أيار. ثم قدمت لوفد يونيتا، ردت عليها في ٨ حزيران بالموافقة عليها بصفة عامة[٣].

هذا القتال الشرس سرعان ما بدا في شهر ايار الانحسار شيئاً فشيئاً. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٤ أيار ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) .S/1994/611

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٤ أيار ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/1994/611.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٩٩٢)، في ٣١ أيار ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) /S .RES/922

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام إلى مجلس الامن بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، ٢٠ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/1994/740.

على الرغم من استمرار المفاوضات، الا ان المعارك تجددت بشكل أوسع واشد في كل مناطق البلاد[١]، لذا اتجه الممثل الخاص ومعه ممثلو الدول المراقبة لعقد سلسلة من اللقاءات للضغط على الحكومة ويونيتا لإنهاء المفاوضات بشكل اسرع، فكانت أولى محطاتهم بالسفر إلى مقاطعة هوامبو في ١٨ حزيران ١٩٩٤ لأجراء محادثات مع زعيم يونيتا، وفي اليوم التالي التقوا مع الرئيس سانتوس؛ وفي ٢٢ حزيران انتقلوا إلى كيب تاون/ جنوب إفريقيا للاجتماع بالرئيس نلسون مانديلا (Nelson Mandela)[٢]، ثم انتقلوا إلى لوساكا للقاء الرئيس فريدريك شيلوبا (Frederick Chiluba) في ٢٨ حزيران، وفي ١ تموز التقوا مع رئيس اللجنة الفرعية المخصصة المعنية بأنغولا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية روبرت موغابي، بعدها انتقلوا للقاء رئيس زائير/ الكونغو موبوتو في ١٢ تموز[٣].

رغم تلك الجهود المضنية التي بذلها افراد البعثة وممثلو الدول المراقبة، الا ان

---

(١) رغم توقف القتال في شهر أيار، الا ان المعارك تجدد في شهري حزيران وتموز، وتحديدا مقاطعات هوامبو وكويتو وماللانغ، مما نتج عنها توقف المنظمة عن ارسال الشحنات الإنسانية، وتشير هذه الأنشطة العسكرية إلى أنَّ الحكومة تركز جهودها على إقامة مراكز في المناطقة الشمالية، في حين تحاول يونيتا تعزيز مواقعها في المناطق الجنوبية الغربية والوسطى، وبالتالي، أن قوات الجانبين تشبك في معارك في عدد من المناطق. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام إلى مجلس الامن بشان بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٤ تموز ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994) S/1994/865 ؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان ادلى به رئيس مجلس الامن، في ٩ أيلول ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/PRST/1994/52(1994) .

(٢) نلسون مانديلا: ولد عام ١٩١٨ . حصل على شهادة المحاماة عام١٩٤٢، انضم إلى حزب المؤتمر الوطني، حكم عليه بالسجن المؤبد عام ١٩٦٤، اطلق سراحه في شباط عام ١٩٩٠، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٣، شغل منصب رئيس الجمهورية كأول رئيس اسود لجنوب إفريقيا عام ١٩٩٤، توفي عام ٢٠١٣. لمزيد من التفاصيل انظر: عفراء عطا الريس، نلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام إلى مجلس الامن بشان بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٤ تموز ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994) S/1994/865.

يونيتا ماطلت بالتوقيع النهائي على بنود الاتفاق، وتحججت بعدم الاتفاق على قضية تعيين حكام المقاطعات، مما دعا مجلس الامن إلى اصدار قراره المرقم(٩٣٢) في ٣٠ حزيران ١٩٩٤، والذي مثل ذروه تهديد المجتمع الدولي للأطراف الانغولية، وتحديدا ضد حركة يونيتا لطول مدة المفاوضات وعدم تنفيذ قرارات المجلس، جاء ذلك في المادة الخامسة بما نصه «**يعلن استعداده لفرض تدابير إضافية ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا[يونيتا] على النحو الوارد في الفقرتين من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، اذا لم يقبل رسميا الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا[يونيتا] بحلول ٣١تموز/ يوليه ١٩٩٤ المجموعة الكاملة للمقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة ويعلن ذلك انه في تلك الحالة سيقرر ما سيفرضه من تدابير أخرى**»[١]، كما اعرب المجلس عن استيائه الشديد لاستمرار الاعمال العسكرية في جميع انحاء انغولا مما يتناقض مع القرار (٩٢٢) لسنة ١٩٩٤، وكرر تأكيد طلبه من الطرفين وقف جميع العمليات العسكرية على الفور. واخيراً، جدد المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول ١٩٩٤[٢].

استمرت المفاوضات ببطء فيما يتعلق ببنود المصالحة الوطنية، اذ بقيت مادتان محل خلاف ونقاش من يونيتا، الأولى، متعلقة بترتيبات الامن لزعماء يونيتا، والثانية مشاركة يونيتا في إدارة الدولة، وبعد نقاشات طويلة وضغط إقليمي ودولي، وافقت يونيتا على البنود، ثم ناقش المجتمعون في ١٥ اب ١٩٩٤ البند الأخير في جدول اعمال المحادثات هو مهام ولاية البعثة ودور المراقبين، بما في ذلك الالية الجديدة لتنفيذ اتفاقي بيسيس ولوساكا، وكتب الممثل الخاص ودول المراقبة وثيقة توافقية مكونة من سبعين مادة. واكدت قبولها رسميا لبنود الاتفاق في ٥ ايلول، وأعلنت الحكومة موافقتها في ٩

(١) نقلا عن: الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٣٢)، في ٣٠ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/RES/932 (1994).

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٣٢)، في ٣٠ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة (S/ (1994 RES/932.

أيلول ١٩٩٤[١]. ودعم مجلس الامن تلك الجهود واصدر قراره المرقم (٩٤٥) في ٢٩ أيلول ١٩٩٤، وطالب المجلس من خلال بنود القرار من الطرفين الإيفاء بالتزاماتهما في محادثات لوساكا، كما وحثهما على انهاء المفاوضات بأسرع وقت، وأجَّل فرض عقوبات ضد حركة يونيتا بعد قبولها في ٥ أيلول وثيقة المفاوضات، ونظرا لانتهاء مدة مهام البعثة مدد المجلس المهام إلى ٣١ تشرين الأول ١٩٩٤[٢].

سرّعَ قرار مجلس الامن، المفاوضات، وانصبت المحادثات حول الاتفاق الالية الجديدة لتنفيذ اتفاق السلام وبرتوكول لوساكا، وبخصوص الشأن العسكري، وافق الطرفان في ٣٠ أيلول على ان تتضمن تعاريف وشروحات العبارات العسكرية المستخدمة في دور الولاية الجديدة للأمم المتحدة، وفي ١٤ تشرين الأول تم التوصل إلى اتفاق بشان قائمة المناطق التي سيتولى ادارتها أعضاء يونيتا وهي رئيس(٣٠)مديرية و(٣٥)نائب رئيس مديرية و(٧٥)مديري الكوميونات(القرى)[٣]، وفي ١٧ تشرين الأول اتفق الوفدان على ان اسم الهيئة التي سوف تشرف على تنفيذ الاتفاق بـ» اللجنة المشتركة»[٤]، وتبعاً لهذه التطورات، اثنى مجلس الامن على جهود المبذولة من كل الأطراف واشاد بالتقدم المحرز في محادثات لوساكا، وارسل رسائل تهديد باستعداده لفرض عقوبات إلى الطرف المعرقل للسلام[٥].

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان ادلى به رئيس مجلس الامن، في ٩ أيلول ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/PRST/1994/52 (1994).

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٤٥)، في ٢٩ أيلول ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) /S RES/945.

(٣) الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٤ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994) S/1994/1376 .

(٤) الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٠ تشرين الاول١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/1994/1197.

(٥) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٩٥٢)، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/RES/952.

تمخضت المفاوضات في لوساكا عن الاتفاق في ٣١ تشرين الأول[١] على الجدول الزمني لعملية السلام[٢]،ووقع على البروتوكول السيد دي مورا وزير العلاقات الخارجية لأنغولا والسيد مانوفاكولا الأمين العام لحركة يونيتا في ٢٠ تشرين الثاني [٣]، وشهد الاحتفال حضور عددٍ من رؤساء الدول وعددٍ من وزراء الخارجية والشخصيات المرموقة الأخرى، ولم يحضر الحفل سافيمبي وذلك لأسباب امنية حسب زعمه[٤]، وبعد التوقيع على البرتوكول الخاص بالشأن السياسي والمصالحة الوطنية، اتفق الطرفان على

---

(١) تألف بروتوكول لوساكا من (٦٨) صفحة، موزعه على (١٠) فصول، الأول، جدول اعمال المحادثات بين الحكومة ويونيتا بشأن إحلال السلم في انغولا، الثاني، إعادة تأكيد موافقة الحكومة ويونيتا على الصكوك القانونية ذات صلة، الثالث، القضايا العسكرية -أولا، الرابع، القضايا العسكرية-ثانيا، الخامس الشرطة، السادس، المصالحة الوطنية، السابع، استكمال العملية الانتخابية، الثامن، ولاية الأمم المتحدة ودور مراقبي «**اتفاقات إحلال السلام**» واللجنة المشتركة، التاسع، الجدول الزمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا، العاشر، مسائل أخرى. انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق لوساكا، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994)S/1994/1441.

(٢) اصدر رئيس مجلس الامن بياناً في ٤ تشرين الثاني، ورغم ان البيان قد رحب بالتوقيع الاولي على بروتوكول السلام في ٣١ تشرين الأول، أشار البيان قلق المجلس إزاء استمرار العمليات العسكرية، ولاسيما ما يجري بالقرب من هوامبو، مما يعرض عملية السلام إلى الخطر، فضلا عن، الحالة الإنسانية للسكان، كما وجه البيان تهديدا واضحا للأطراف الانغولية في حال تعثر المفاوضات، بما نصه» **ويؤكد مجلس الامن مرة أخرى ان أي عرقلة لعملية السلام تكون غير مقبولة، وهو يحث الحكومة على ان تمارس سلطتها لوضع حد لهذه الأنشطة العسكرية**...». انظر: الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان من رئيس مجلس الامن، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/PRST/1994/63.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق لوساكا، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/1994/1441؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، في ٨ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة (S/1994/1395(1994.

(٤) الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٤ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) .S/1994/1376

وقف اطلاق النار يوم ٢٢ تشرين الثاني[١]، وفي اليوم الذي تلاه شهد التوقيع على الصيغة النهائية للبروتوكول العسكري[٢]. وقد اثنى مجلس الامن على جهود كل المشاركين في المفاوضات، وحث الانغوليين على الالتزام الكامل بوقف اطلاق النار، واعلن عن استعداده لتوسيع مهام وعمل البعثة استناداً إلى بروتوكول لوساكا بعد طلب من الأمين العام، ومدد مهام بعثة الأمم المتحدة حتى ٨ شباط ١٩٩٥ [٣].

بعد التوقيع على الاتفاق النهائي، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن الحالة في انغولا في ١ شباط ١٩٩٥، أوضح الامين أنّ انشاء عملية موسعة للمنظمة لمساعدة الأطراف على استعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية على أساس اتفاقات السلام وبرتوكول لوساكا وقرارات مجلس الامن ذات الصلة، وبين السمات الرئيسية للولاية الجديدة للأمم المتحدة ستكون، بأربعة نقاط، الأول، سياسي بتنفيذ بروتوكول لوساكا بتوفير المساعي الحميدة والوساطة بين الأطراف؛ والثاني، العسكري المقسم على تسع نقاط؛ والثالث، الشرطة للتحقيق من حياد الشرطة الانغولية ونزع سلاح المدنيين؛ والرابعة، الشؤون الإنسانية، تنسيق وتسير ودعم الأنشطة الإنسانية التي تربط ارتباطا

---

(١) رغم التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار، الا ان بعد ٤٨ ساعة تجددت العمليات العسكرية في عدد من المقاطعات، ورمى كل طرف سبب تجدد المعارك على الاخر، مما استدعى إلى تدخل البعثة، والمراقبين العسكرين لإيقاف المعارك. انظر: الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٤ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) . S/1994/1376

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، في ٨ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994) S/1994/1395؛ الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٤ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994) S/1994/1376.

(٣) الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق لوساكا، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/1994/1441؛ الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٦٦)، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/RES/966

مباشرة بعلمية السلام[١].

ووفق ما تقدم، عقد المجلس جلسة خاصة لاتخاذ قرار بخصوص الوضع في انغولا بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام، اصدر المجلس قراره المرقم(٩٧٦) في ٨ شباط ١٩٩٥، تألف القرار من ديباجة و(١٨) مادة، من أهم ما جاء فيه اذن بإنشاء عملية لحفظ السلام، وهي» **بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقيق في انغولا**»، للمساعدة على إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في انغولا على أساس اتفاقات السلام، وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الامن ذات الصلة، كما وردت في الجزء الرابع من تقرير الأمين العام في ١ شباط ١٩٩٥، بولاية مبدئية حتى ٨ أب ١٩٩٥، وتوزيع قوات البعثة في انحاء البلاد المقدرة حوالي(٧٠٠٠)، بالإضافة الى(٣٥٠) من المراقبين العسكريين، و(٢٦٠) من مراقبي الشرطة، كما طلب المجلس من حكومة انغولا اتفاقاً مع الأمم المتحدة بشان انتشار قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة في موعد لا يتجاوز ٢٠ اذار ١٩٩٥[٢])ـ ومع هذا القرار انتهت مهام بعثة منظمة الأمم المتحدة الثانية وفق مهامها السابق، وبدأت مرحلة جديدة من مهام المنظمة التي تمثلت بانتشار قوات حفظ السلام ومهام جديدة للمنظمة سميت باسم «**بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا الثالثة**».

(١) الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، ١ شباط ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1995/97.

(٢) الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٩٧٦)، في ٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥، رقم الوثيقة(1995) S/RES/976.

الخاتمة

١. ساعدت الخسائر الاقتصادية ونهاية الصراع الايديولوجي المشتعل أبان الحرب الباردة على ظهور ارادة دولية واقليمية لإنهاء الحرب الأهلية في انغولا، وهذا ما ظهر واضحا خلال التوقيع على اتفاق بيسيس وحضور شخصيات سياسية مهمة على الصعيد السياسية العالمية.

٢. صحح بروتوكول ابيدجان واتفاق لوساكا أوجه القصور الملحوظ في اتفاق بيسيس، وتحديدا فيما يخص انتشار القوات العسكرية للمنظمة في انحاء البلد واشرافها المباشر على تسريح القوات وزيارة أماكن التجميع والتحقيق في حوادث انتهاك وقف اطلاق النار، فقد كانت تلك الامور احد مكامن الخلل في اتفاق بيسيس بعدم ايكال مهمة اشراف البعثة على وقف اطلاق النار وإدارة عمل اللجنة السياسية والعسكرية.

٣. لم تكن قرارات مجلس الامن بالقوة الكافية لإجبار يونيتا وزعيمها سافيمبي للعودة لطاولة المفاوضات وانهاء الصراع في البلاد، كما كانت قوة قرارات المجلس ذاته ابان الغزو العراقي للكويت في اب ١٩٩٠ والذي عُد (كما فعلت يونيتا) انتهاكا لسلم والامن الدوليين، وهذا الامر يفسر مدى قدرة الولايات المتحدة في استخدام قرارات مجلس الامن خدمة لمصالحها، وبسبب ذلك كسبت يونيتا الكثير من الوقت فاستمرت بالأعمالها العسكرية فكانت نتيجتها خسائر بشرية واقتصادية فادحة.

٤. شهد عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة (الأولى والثانية) تقصيراً واضحاً من المجتمع الدولي بقلة تخصيص الأموال اللازمة التي كانت البعثة بأمس الحاجة لها لإكمال عملية السلام وإرساء أسسه، اذ لم تدعم المنظمة الحكومة الأنغولية بمبالغ مالية لتغطية تسريح الجنود وتشكيل الجيش الموحد، فكان ذلك احد أسباب فشل عملية المنظمة في انغولا.

٥. من خلال البحث بوثائق المنظمة، لم تقم المنظمة بالتحقيق في جرائم القتل المروع التي حدثت اثناء الحرب الأهلية او بعد انتخابات عام ١٩٩٢ ويبدو ان التغطية عليها جاء بموجب اتفاقات سرية وشخصية بين الحكومة ويونيتا وبعثة المنظمة.

المصادر

أولا: الوثائق .

- **قرارات مجلس الامن**

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٤٣٥)، في ٢٩ أيلول ١٩٧٨، رقم الوثيقة S/RES/435(١٩٧٨).

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٦٢٦)، في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، رقم الوثيقة S/ RES/626(1988).

٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٦٢٨) بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٩، رقم الوثيقة S/RES/628)1989) .

٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٦٩٦) بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٩١، رقم الوثيقة S/RES/696)1991).

٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٤٧)، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992) 747 /S/ RES/ .

٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٨٥)، بتاريخ ٣٠تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة S/ RES/785(1992).

٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٧٩٣)، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، رقم الوثيقة 1992 S-RES-793 .

٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٠٤)، في ٢٩تشرين الثاني / يناير ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-RES-804 (1993)).

٩. الامم المتحد، الجمعية العامة، القرار (٨١١) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته ٣١٨٢ المعقودة في ١٢ اذار/ مارس ١٩٩٣، في ١٢ اذار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-RES-881 .

١٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٢٢)، في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٣، رقم الوثيقة(1993) S-RES-823.

١١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٣٤)، في ١ حزيران ١٩٩٣، رقم الوثيقة 1993)S-RES-834).

١٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٥١)، في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-RES-851.

١٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٦٤)، في ١٥ أيلول ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-RES-864 .

١٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٨٩٠)، في ١٥ كانون الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-RES-890.

١٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٠٣)، في ١٦اذار ١٩٩٤، S/ RES/903(1994).

١٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٩٩٢)، في ٣١ أيار ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/RES/922 (١٩٩٤).

١٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٣٢)، في ٣٠ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/RES/932 (١٩٩٤).

١٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٤٥)، في ٢٩ أيلول ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/RES/945 (١٩٩٤).

١٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٩٥٢)، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/RES/952 (١٩٩٤).

٢٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار(٩٧٦)، في ٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥، رقم الوثيقة S/RES/976 (١٩٩٥).

٢١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، القرار (٩٦٦)، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/RES/966 (١٩٩٤).

- **تقارير الأمين العام للأمم المتحدة.**

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام بشأن ناميبيا، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، رقم الوثيقة S-24019.

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في انغولا، بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٩١، رقم الوثيقة S-22627 .

٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا، بتاريخ ٣ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-223671.

٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا، بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-23671 Add.1.

٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(البعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ١تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة(1992)S-24145 Corr.1 .

٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في انغولا(بعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة (S-24556(1992.

٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢، رقم الوثيقة (S-24858(1992.

٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للامين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(بعثة التحقيق الثانية)، في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٣، رقم الوثيقة (S-25140(1993.

٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٥ ايار ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25840 .

١٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٢ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26060.

١١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٣ ايلول١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26434.

١٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٤ ايلول١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26434Add.1

١٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية في انغولا، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26644 .

١٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير إضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية في انغولا، في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26644Add.1 .

١٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير

الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٣ كانون الأول ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26872.

١٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٢٩ كانون الثاني١٩٩٤، S/1994/100.

١٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، التقرير الأمني العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، ١ شباط ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1995/97.

١٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن البعثة للتحقيق في انغولا، ٩ اذار ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1994/282.

١٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٣١ اذار ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1994/374 .

٢٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٤ أيار ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1994/611.

٢١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام إلى مجلس الامن بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، ٢٠ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1994/740.

٢٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير اخر من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في انغولا(البعثة التحقق الثانية)، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1992) S-24145 .

٢٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الأمين العام إلى مجلس الامن بشان بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ١٤ تموز ١٩٩٤، رقم الوثيقة S_1994_865.

٢٤. الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٢٠ تشرين الاول١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1994/1197.

٢٥. الأمم المتحدة مجلس الامن، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في انغولا، في ٤ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/1994/1376.

• **مذكرات وبيانات مجلس الامن.**

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٧ تموز ١٩٩٢، رقم الوثيقة S_24249(1992)
.

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، ١٨ ايلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة (1992) S_24573.

٣. الأمم المتحد، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S_24636(1992)

٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S_24639(1992).

٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة رئيس مجلس الامن، بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24683(1992).

٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، في ٨ حزيران ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25899.

٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مذكرة من رئيس مجلس الامن، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٣، S-25002(1992).

٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان صادر عن رئس مجلس الامن، في ١٠شباط ١٩٩٤، رقم الوثيقة S/ PRST/1994/7.

٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان ادلى به رئيس مجلس الامن، في ٩ أيلول ١٩٩٤، S/PRST/1994/52 .

١٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، بيان من رئيس مجلس الامن، في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٤، رقم الوثيقة(1994) S/ PRST/1994/63.

• **الرسائل .**

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٢ اب/ أغسطس موجهة للأمين العام من رئيس المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية، في ١٧ اب/ أغسطس ١٩٨٨، رقم الوثيقة S_20129.

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن،

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، رقم الوثيقة S /20336 .

٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة موجهة إلى مجلس الامن مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، رقم الوثيقة S /20351.

٤. الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في ٨ أيار/ مايو ١٩٩١ إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية لانغولا، رقم الوثيقة S_22609.

٥. مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٩١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة S-22716..

٦. مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٩١ موجهة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، رقم الوثيقة S-22717 .

٧. مجلس الامن، الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في ١١ تموز/ يوليه ١٩٩١ إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، التاريخ ١٧ تموز ١٩٩١، رقم الوثيقة S-22797 .

٨. مجلس الامن، رسالة مؤرخة ١٤ اب/ اغسطس ١٩٩١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، في ١٦ اب ١٩٩١، رقم الوثيقة1991)S-22954).

٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٦ شباط/ فبراير١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة S-23556.

١٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٧ شباط/ فبراير١٩٩٢ موجهة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، رقم الوثيقة S-23557.

١١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، رقم الوثيقة(1992) S_23985.

١٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من مسؤول العلاقات الخارجية الأنغولية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24585(1992).

١٣. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٢٠ايار/ مايو ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الامن، رقم الوثيقة (1992) 23986_S.

١٤. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة 1992)24736-S).

١٥. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ موجهة من الأمين العام إلى مجلس الامن، ٢١ كانون الأول ١٩٩٢، رقم الوثيقة S-24996 .

١٦. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ إلى مجلس الامن، رقم الوثيقة 1993)S-25076) .

١٧. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، رقم الوثيقة S-25690 .

١٨. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الأمين العام، في ٤ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25992 .

١٩. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة من رئيس مجلس الامن إلى الأمين العام، في ٤ حزيران ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-25883 .

٢٠. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٩تموز/ يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية، في ١٠ تموز ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26064 .

٢١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، ٢٤ايلول ١٩٩٣، رقم الوثيقة S-26492.

٢٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الامن، في ٨ كانون الأول ١٩٩٤،

رقم الوثيقة 1994)S/1994/1395).

- **وثائق مجلس الامن.**

١. الأمم المتحدة، مجلس الامن، مجلس الامن، اتفاق بيسيس، في أيار ١٩٩١، رقم الوثيقة S_22609

٢. الأمم المتحدة، مجلس الامن، اتفاق لوساكا، في ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤، رقم الوثيقة (1994)S/1994/1441.

ثانيا: الرسائل والاطروحات.

١. اية جميل عباس، بطرس بطرس غالي دوره السياسي والدبلوماسي في الأمم المتحدة ١٩٧٧-١٩٩٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٢. خلف عبيد الدليمي، الموقف الأمريكي-السوفيتي تجاه الحرب الأهلية الانكولية (١٩٧٥-١٩٩١)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٧.

٣. سهير عواد أيوب الكبيسي، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (١٩٦٨-١٩٩٤)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٤. كرم إسماعيل جاسم، موبوتو سيسي سيكو واثره في سياسة الكونغو الديمقراطية(زائير) ١٩٣٠-١٩٩٧، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠٢٣.

٥. محمد كاظم حمزة الجبوري، تطور المشكلة الناميبية ١٩٦٦- ١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٦.

ثالثا: الكتب العربية والمعربة .

١. جاك ووديس، الجيش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عبد الله، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٢. عبد الرزاق مطلك الفهد، حركة التحرر الوطنية الافريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٥.

٣. عفراء عطا الريس، نلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، مكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥.

٤. محمد صادق صبور، مناطق

الصراع في إفريقيا، الكتاب الثالث، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢.

رابعا: الكتب الأجنبية .

1.Esther Pakkala Ashipala, Dr Sam Nujoma a synonym of Peace : Forward ever, backwards never ,Pakkala Ashipala Press, 2022

2.Chester A. Crocker, High Noon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighborhood, WW NORTON Prees London,1992.

3.Dorina A. Bekoe, Implementing Peace Agreements Lessons from Mozambique, Angola, and Liberia, Palgrave Macmillan,2008.

4.Fred Bridgland, Jonas Savimbi: A key to Africa, House Publishes Press, New York, 1986.

5.George Wright, The Destruction of a Nation United States' Policy Towards Angola since 1945, Pluto Press,1997.

6.Greg Schmergel، US Foreign Policy in the 1990s,Palgrave Macmillan, 1991.

7.Helmoed-Romer Heitman, War in Angola The Final South African Phase, Ashanti Publishing Limited, Press, Gibraltar, 1990.

8.Herman J. Cohen, Intervening in Africa Superpower Peacemaking in a Troubled Continent, MACMILLAN Press,2000.

9.James R. Arnold and Roberta Wiener, Robert Mugabe's Zimbabwe, Twenty-First Century Books Press, Minnesota, 2010.

10. Margaret Joan Anstee, Learn to Type A Woman At The

United Nations, Wiley Prees, 2004.

11. Stephen L. Weigert, Angol a Modern Military History, 1961–2002, Palgrave Macmillan, 2011.

12. W. Martin James, A political history of the Civil War in Angola, 1974-1990, Transaction Publishers Press, N.J., 1992.

13. William J. Durch ,UN Peacekeeping, American Politics, & the Uncivil Wars of the 1990s,MACMILLAN Press, 1997.

خامساً: البحوث .

١. الطاهر احمد مكي، الجنرال اسبينولا من القمة إلى النسيان، «السياسة الدولية»، العدد ٣٩، كانون الثاني ١٩٧٥.

٢. مصطفى سالمان، الانقلاب العسكري في البرتغال واستقلال غينا-بيساو، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، ١٩٧٤.

سادساً: الانترنت

١. موقع الإلكترونية التابع لمنظمة الأمم المتحدة:

https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/past/UnavemIIF.html/Unavem٢